الكتيب البرلماني والدليل المفصل حول التغطية الصحية الشاملة (ص)

(المسودة حتى 4 حزيران/ يونيو 2021)

المحتويات

شكر وتقدير.....3

مقدمة 5

لماذا يشكل تحقيق التغطية الصحية الشاملة برنامجاً سياسياً مهماً للبرلمانيين؟ 7

دور البرلماني في إعمال الحق في الصحة.....8

ركائز الدعوة الاستراتيجية بشأن التغطية الصحية الشاملة 8

مراحل العمل للبرلمانيين لتحقيق التغطية الصحية الشاملة 8

الإعلان السياسي بشأن "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معًا لبناء عالم أوفر صحة "...11

دور البرلمانيين في برنامج الصحة المحدد.....13

تعزيز النظام الصحي 14

الرعاية الصحية الأولية 15

الأمن الصحي العالمي 17

تخصيص الموازنة والمساءلة 18

التحصين 19

الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق والتغذية وتنظيم الأسرة 21

المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) 23

فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز 24

حق الإنسان في العلم 26

السباق الرقمي 27

المرفقات.....29

اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى للعام 2019، الأهداف 29

الرئيسية والالتزامات وإجراءات المتابعة

حالة الالتزام بالتغطية الصحية الشاملة، العام 2020.....29

لوحة البيانات 29

خلاصة من عشرة (10) نماذج.....29

مسودة

شكر وتقدير

الكتيب البرلماني / الدليل المفصل حول التغطية الصحية الشاملة (UHC) هو مادة محايدة سياسياً لبناء القدرات، تّمكن أعضاء البرلمان من التركيز والتفكير فيما يمكنهم القيام به في إطار ولايتهم للنهوض بأهداف أطر السياسات الرئيسية للصحة العالمية. وهي مصممة لتحفيز الاستجابة السياسية للصحة والمفاهيم المتعلقة بالصحة وتسعى إلى ضمان المساءلة في جميع جوانب الصحة.

وتعبر الشراكة الدولية للصحة من أجل مبادرة التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030 (UHC2030) والمنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية (EPF) والمنتدى البرلماني الإفريقي للسكان والتنمية (FPA) عن تقديرنا لجميع البرلمانيين الذين طلبوا منا مساعدتهم في ترجمة التزامات التغطية الصحية الشاملة العالمية إلى إجراءات برلمانية قطرية بما يتماشى مع الإعلان السياسي للتغطية الصحية الشاملة الذي تم تبنيه في اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في العام 2019. نشكر أندرس أولاوسون، رئيس المنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية، ونيل داتا، الأمين العام للمنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية، وغابرييلا كويفاس بارون وجوستين كونين، الرئيسين المشاركين في مبادرة التغطية الصحية الشاملة بحلول العام UHC2030- لتوجيههم الاستراتيجي في بدء هذا المشروع. تم تنسيق هذا المشروع من قبل أمانة مشتركة: كارولين كوامبوكا، أمانة المنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية، وأكيهيتو واتابي، الفريق الأساسي لمبادرة التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030، بدعم بحثي من معهد الصحة والسياسة العالمية، اليابان.

وتم تطوير هذه الوثيقة من قبل أمانة مشتركة وخبراء مساهمين بالتشاور مع مختلف الشبكات البرلمانية. نشكر الجميع بحرارة على التزامهم القوي بالعمل، لا سيما في إطار زمني ضيق. قدم فريق الخبراء محتويات ومراجع فنية ووحدات تفصيلية موجزة لتحديد الأدوار الحاسمة للبرلمانات وتقديم التوصيات لهم. استعرض ممثلو الشبكات البرلمانية أهمية خطوات العمل الرئيسية للبرلمانيين لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وأدوار البرلمانيين في برامج صحية محددة.

تألف الأفراد المساهمون في العمل كأعضاء في لجنة خبراء المراجعة من: ريسباه والومبي (مستشار السياسات الصحية، المؤسسة الطبية والبحثية الإفريقية)؛ ودانيال غارسيا (لجنة التنسيق البرلماني، المكسيك)؛ وجوجي سوغاوارا (مدير معهد الصحة والسياسات العالمية) ؛ ونيايا هاربر إيجاراشي (اختصاصي برامج، معهد

الصحة والسياسات العالمية) ؛ وزاك سكوت (اختصاصي برامج ، معهد الصحة والسياسات العالمية)؛ وويليبالد زيك (منسق الصندوق العالمي لموضوعات صحة الأم والوليد، صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ وبويمو ماندو سيكوما (الأمين العام للمنتدى البرلماني لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية)؛ وروبرت كوجاناب ليم (النائب السابق لرئيس لجنة الصحة، الجمعية الوطنية في غانا) ؛ وديستا ليكو (المدير العالمي للشراكات، المؤسسة الطبية والبحثية الإفريقية)؛ وماري با (مديرة وحدة تنسيق شراكة واغادوغو)؛ وجوليا بيروني (مسؤولة البحث والدعوة، العلوم من أجل الديمقراطية)؛ وغاي أجسا (مدير الاتصالات الإقليمية وتطوير الأعمال، مكتب المراجع السكانية)؛ وكازومي إندين (اختصاصي صحة أول، البنك الدولي) ؛ وكاثرينا هينز (مديرة معهد برلين للسكان والتنمية)؛ وفيديشا ميشرا (مدير المشروع الدولي، مركز الجندر والصحة، معهد الصحة العالمية، جامعة الأمم المتحدة)؛ وباتريك موغيروا (منسق شبكة لجان الصحة البرلمانية الإفريقية)؛ وجاك فان زويدام (نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي للسكان)؛ وبيث تريتر (المدير التنفيذي، مبادرة أداء الرعاية الصحية الأولية)؛ وروزماري موغاندا (مديرة الدعوة الإقليمية باث، PATH) ؛ وإيزابيلا أبوديرين (مديرة مركز بيريفولي لأبحاث إفريقيا، جامعة بريستول)؛ وكارين باج (قسم الصحة العامة العالمية، معهد كارولينسكا).

وساهمت الشبكات البرلمانية التالية في هذا العمل وجعلته مفيدًا للبرلمانيين: قائمة بأسماء الشبكات؛

ونأمل أن تكون مواد بناء القدرات هذه قيّمة وأن تستخدمها جميع الأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم لتسريع تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030.

تعتبر البرلمانات المؤسسات المركزية التي يتم من خلالها وضع القوانين، ومحاسبة الحكومات. يقع على عاتق البرلمانيون، من خلال ولايتهم، واجب تحويل تطلعات المواطنين إلى تشريعات ومسؤولية ترجمة الالتزامات المتعلقة بالسياسات إلى إجراءات قابلة للقياس. يتم تحقيق سلطتهم من خلال إنشاء ودعم التوجيه السياسي، وتخصيص اعتمادات الموازنة، والتصديق على القانون الدولي، والتدقيق قبل / بعد التشريع، والرقابة والمساءلة. في حين أن سلطتهم وصلاحياتهم واضحة، فمن الواضح أن البرلمانيين يعملون ضمن نظام بيئي معقد من تطلعات الناخبين، والطموحات السياسية تتنافس.

ويشكل كتيب البرلمانيين حول التغطية الصحية الشاملة أداة محايدة سياسياً لتعزيز القدرات بحيث تمكن أعضاء البرلمانات من جميع الأحزاب السياسية من التركيز والتفكير فيما يمكنهم القيام به في إطار ولايتهم للنهوض بأهداف أطر السياسات الرئيسية للصحة العالمية. وهو مصمم لتحفيز الاستجابة السياسية للصحة والمفاهيم المتعلقة بالصحة، ويسعى إلى ضمان المساءلة في جميع جوانب الصحة. يقدم الكتيب دليلاً مفصلاً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة للبرلمانيين، وخلاصة من عشر (10) نماذج للتعرف على تاريخ الجهود العالمية الرامية إلى معالجة بعض البرامج الصحية المحددة ودور البرلمانيين وتوصياتهم لتعزيز البرامج الصحية للاستجابة للاحتياجات السكانية. يساعد الدليل المفصل أعضاء البرلمان على ترجمة الالتزامات العالمية بشأن التغطية الصحية الشاملة إلى إجراءات قطرية ملموسة من خلال ست خطوات: القيادة والحماية والتشريع والدعوة والاستثمار والتعاون. تعزز كل وحدة من فهم البرلمانيين لأطر محددة للسياسات الصحية وتسلط الضوء على الدور الذي يمكن للبرلمانيين القيام به لتسريع تحقيق تقدم في برنامج صحي محدد باعتباره حزمة صحية أساسية للتغطية الصحية الشاملة. يتم تقديم توصيات مقنعة لتوجيه الإجراءات والمبادرات التي قد يتخذها البرلمانيون لتحقيق النجاح في إطار كل وحدة.

ويحرص هذا المشروع على تسريع وتيرة التقدم وتوفير زخم سياسي وتمويلي نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال تحفيز حساسية الموضوع والمساءلة حول المفاهيم الصحية والمتعلقة بالصحة.

وليس هذا الكتيب بديلاً عن التحليل المتعمق للسياسات؛ ومع ذلك، فإنه يوفر مساحة يمكن من خلالها إجراء المحادثات ومراعاة الإجراءات من أجل تسريع التصديق على الاتفاقية، وإدراجها في القوانين المحلية، وتمويل ورصد البنود الرئيسية التي تحتوي على أطر عمل عالمية. ويمكن أن يساعد أيضًا في تحديد الأهداف والجداول الزمنية وحتى مساعدة البرلمانيين على تنظيم آليات رصد متعددة القطاعات لتحقيق الأهداف الإنمائية الحاسمة، لا سيما في هذا العصر الذي تواجه فيه الدول الآثار الاقتصادية والصحية العامة لجائحة كوفيد-19 العالمية.

مسودة

لماذا يشكل تحقيق التغطية الصحية الشاملة برنامجاً سياسياً مهماً للبرلمانيين؟

تكفل التغطية الصحية الشاملة (UHC) لجميع الناس، في كل مكان، الحصول على خدمات صحية عالية الجودة وأساسية وبأسعار معقولة وهي المحرك الأساسي لهدف الأمم المتحدة رقم 3 للتنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه. يتطلب السعي لتحقيق الرعاية الصحية الشاملة تعزيز النظم الصحية، بما في ذلك هياكل التمويل العام القوية وتجميع الأموال من مصادر التمويل الإلزامية؛ توافر العاملين في مجال الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليهم وقدرتهم على تقديم رعاية متكاملة عالية الجودة تركز على الإنسان. كما يتطلب أيضًا نهج دورة الحياة ونهج الرعاية الصحية الأولية (PHC) كخطوة صفرية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. من الضروري أن يجتمع جميع قادة العالم والمعنيين الآخرين لضمان اتخاذ إجراءات متسقة وبناء الثقة والمساءلة من خلال توسيع المشاركة في الحوكمة الصحية على جميع المستويات.

وتلتزم التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030 بتقديم التوصيات والموارد الداعمة عبر مجموعة واسعة من القطاعات لمساعدة جميع المعنيين على تصور وتنفيذ المبادرات التي تركز على الإعتقاد بأن التغطية الصحية الشاملة هي الأمر الصحيح والذكي الذي يجب القيام به.

ولتحقيق التغطية الصحية الشاملة، تعد المساواة بين النساء والرجال مهمة للغاية لتصحيح ديناميات القوة الجندرية وضمان حماية حقوق المرأة والطفل بما في ذلك: تمكين المرأة في القوى العاملة الصحية، والصحة الجنسية والإنجابية، وتغيير المعايير الجندرية الضارة، والقضاء على الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الرجال والنساء التي تمنع جميع الناس من التمتع بحقهم في الصحة. ونحث القادة السياسيين على إعادة الالتزام بالمساواة الجندرية باعتبارها أحد المبادئ الأساسية للتغطية الصحية الشاملة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لوباء كوفيد-19 تأثير كبير على النظم الصحية والاقتصادات وحياة الناس وسبل عيشهم ورفاههم، وكذلك على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وهذا تذكير بأنه يجب على القادة إدراك الترابط بين التغطية الصحية الشاملة وحالات الطوارئ الصحية، وتذكر التزاماتهم في مجال الرعاية الصحية الشاملة. ونطلب أيضاً، من خلال الاستعداد لحالات الطوارئ، تعزيز النظم الصحية القوية والمرنة لتعزيز التأهب لحالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها.

دور البرلماني في إعمال الحق في الصحة

يؤدي البرلمانيون دوراً هاماً في النهوض بجدول أعمال التغطية الصحية الشاملة والقدرة على إعمال الحق في الصحة لجميع مكونات أمتهم. ولدى وضع القوانين والتشريعات وضمان موازنة كافية لتنفيذ تلك القوانين، يمكن للبرلمانيين أن يحددوا حزمة أساسية من خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تدعم الاستراتيجية الوطنية للتغطية الصحية الشاملة. يعني الحفاظ على الحق في الصحة في صميم السياسات والتشريعات الصحية ضمان تخصيص الموارد بحيث لا يتم إغفال أحد.

ركائز الدعوة الاستراتيجية بشأن التغطية الصحية الشاملة

يدعو برنامج التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030 إلى زيادة الالتزام السياسي بالتغطية الصحية الشاملة، وقد أنشأ إطاراً باستخدام ثلاث ركائز استراتيجية مصممة لتركيز جهودكم وتحديد الإجراءات الفعالة وزيادة التأثير إلى أقصى حد.

الركيزة الأولى: بناء الدعم السياسي والطلب الشعبي على الخدمات الصحية الشاملة على المستوى القطري لتحفيز السياسات والاستثمارات التي تهدف إلى عدم إغفال أحد.

الركيزة الثانية: وضع خطط عمل وطنية وتحديد نتائج قابلة للقياس والاحتفال بالخطوات المقبلة.

الركيزة الثالثة: دعم المجتمع المحلي ومساندته لإرساء مجتمع عام وشامل ومتماسك لزيادة نطاق الدعوة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتأثيرها وتنسيقها إلى أقصى حد.

ثمة خطوات عمل رئيسية تتماشى مع كل ركيزة لتزويد آلية عملكم، كبرلمانيين، لاسيما فيما يخص بتعزيز التزامات التغطية الصحية الشاملة في بلدكم.

مراحل العمل للبرلمانيين لتحقيق التغطية الصحية الشاملة

يدعو مشروع التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030 البرلمان والبرلمانيين إلى وضع جدول أعمال، وتحديد معالم رئيسية، واتخاذ إجراءات لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030 من خلال الخطوات الست التالية.

الخطوة 1: "القيادة"

ضمان القيادة السياسية خارج نطاق الصحة *– الالتزام بتحقيق التغطية الصحية الشاملة من أجل حياة صحية ورفاهية للجميع في جميع المراحل، كعقد اجتماعي.*

- تنفيذ السياسات من خلال نهج الصحة في جميع السياسات التي تتناول بشكل شامل المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من المحددات الصحية.
- إعطاء الأولوية لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال سياسات الصحة العامة، والحوكمة الرشيدة للنظم الصحية، والتعليم، والاتصالات الصحية، ومحو الأمية الصحية، فضلاً عن المدن الصحية.
- توفير القيادة الاستراتيجية على أعلى مستوى سياسي وتعزيز المزيد من الاتساق في السياسات والإجراءات المنسقة من خلال جميع مستويات الحكومة.
- وضع أهداف وطنية قابلة للقياس وتعزيز برامج الرصد والتقييم الوطنية لدعم التتبع المنتظم للتقدم المحرز لتقييم أثر السياسات والبرامج.

الخطوة 2: "الحماية"

عدم إغفال أحد *– السعي لتحقيق الإنصاف في الحصول على خدمات صحية عالية الجودة مع تحقيق الحماية المالية.*

- إنشاء نظم صحية مرنة ومستجيبة وشاملة للجميع، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو القانوني أو الحالة الصحية أو أي عوامل أخرى.
- اتباع سياسات فعالة للتمويل الصحي تستجيب للاحتياجات غير الملباة وتزيل الحواجز المالية التي تحول دون الوصول إليها.
- إنشاء نظم صحية تعزز المساواة وتقلل الوصم وتزيل الحواجز القائمة على أنواع متعددة من التمييز.
- ضمان الوصول إلى أكثر الفئات السكانية تخلفاً عن الركب، بما في ذلك الأشخاص الضعفاء وتمكينهم من خلال تلبية احتياجاتهم الصحية الجسدية والعقلية.

مسودة

الخطوة الثالثة: "التشريع"

التنظيم والتشريع – *توفير بيئة تنظيمية وقانونية قوية وتمكينية تستجيب لاحتياجات الناس.*

- تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية التي تعزز الاستجابة والشمول لجميع المعنيين.
- تنفيذ آليات مراقبة الجودة الوطنية أو الحد الأدنى من المعايير الوطنية للخدمات الصحية ذات الجودة.
- بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة وشاملة على جميع المستويات للقضاء على الفساد وضمان الحكم الرشيد.
- تحسين توافر المنتجات الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها وكفاءتها من خلال زيادة شفافية الأسعار عبر سلسلة القيمة.

الخطوة 4: "الدعوة"

دعم جودة الرعاية – *بناء أنظمة صحية عالية الجودة يثق بها الناس والمجتمعات المحلية.*

- تنفيذ أنشطة فعالة ومضمونة الجودة ومتمحورة حول الناس مع تدابير مدمجة لضمان الجودة والتحسين.
- تعزيز القدرة على التدخل الصحي من خلال التقييم وجمع البيانات وتحليلها لتحقيق قرارات قائمة على الأدلة على جميع المستويات.
- الاستثمار في ابتكارات التكنولوجيا الصحية، بما في ذلك تعزيز الأدوات الصحية الرقمية والذكاء الاصطناعي لتوفير فرص جديدة للاستجابة للاحتياجات الفريدة لكل شخص.
- تكثيف الجهود لتشجيع توظيف الكوادر الصحية وتدريبهم وضمان بقاءهم في العمل، لا سيما في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها والتي تفتقر إلى الخدمات.

الخطوة 5: "استثمر"

استثمر أكثر، استثمر بشكل أفضل – *الحفاظ على التمويل العام ومواءمة الاستثمارات الصحية.*

- وضع أهداف إنفاق مناسبة للاستثمارات الوطنية في مجال الصحة بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة التي تضمن التخصيص الفعال والعادل للموارد.

- إعطاء الأولوية لإعادة هيكلة الديون لمواجهة تحديات القدرة على تحمل أعباء الديون التي يواجهها العديد من البلدان.
- ضمان إنفاق عام محلي كافٍ على الصحة وتجميع التمويل الصحي، وزيادة الكفاءة إلى أقصى حد، وضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها من دون تعرضهم لضائقة مالية.
- تعزيز المواءمة القوية بين المعنيين في مجال الصحة العالمية والشركاء الإنمائيين لدعم آليات التمويل.

الخطوة 6: "التعاون"

التحرك معاً *– إنشاء آليات للمعنيين المتعددين لإشراك المجتمع بأسره لبناء عالم أكثر صحة.*

- تمكين وإدخال عمليات للمشاركة المنظمة والهادفة لمختلف المعنيين، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والأوساط الأكاديمية.
- تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات المحليين ومنظمات المجتمع المدني من خلال تعزيز قدرة المجتمع وتمكينه للمشاركة في عمليات صنع القرار والمساءلة.
- تحسين محو الأمية الصحية، ومحو الأمية القانونية والأنظمة والقدرة على اتخاذ القرارات الصحية من خلال نهج متعدد القطاعات على المستوى المحلي.
- تنشيط وتعزيز الشراكات العالمية القوية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لدعم جهود الدول الأعضاء بشكل تعاوني.

الإعلان السياسي بشأن "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أوفر صحة "

في أيلول/سبتمبر 2019، أقر قادة العالم الإعلان السياسي الأكثر طموحاً والأكثر شمولية حتى الآن بشأن الصحة العالمية، في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة (UN HLM). كان الاجتماع الرفيع المستوى مليئاً بالتفاؤل بالنسبة لقادة العالم الذين أكدوا مجدداً التزامهم بتحقيق التغطية الصحية الشاملة وضمان حياة صحية ورفاه للجميع بحلول العام 2030. وفي أعقاب الإعلان السياسي، اعتمدت الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي (IPU) قراراً في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 ، تدعو فيه البرلمانات إلى اتخاذ جميع التدابير القانونية والسياساتية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030. ويحث القرار البرلمانات على وضع تشريعات فعالة للرعاية الصحية

الشاملة لضمان أن الحق في الصحة العامة والرعاية الطبية مكفول للجميع في القانون وفي الممارسة العملية، من دون تمييز.

وعلينا جميعاً أن نؤدي دوراً حاسماً في ضمان مساءلة القادة عن وعودهم وترجمة أقوالهم إلى أفعال. وتتمثل الخطوة الأولى في معرفة ما التزم به القادة بالضبط خلال الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة. لخصت خطة التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030 الأهداف الرئيسية والالتزامات وإجراءات المتابعة التي تضمنت هذا التحرك. لمعرفة المزيد حول تحقيق التزامات التغطية الصحية الشاملة المتفق عليها في العام 2019، يرجى زيارة صفحة الالتزام بتحقيق التغطية الصحية الشاملة على الموقع المصغر لحملة بعنوان "يوم التغطية الصحية الشاملة" (ملاحظة: اليوم الدولي للتغطية الصحية الشاملة هو 12 كانون الأول/ ديسمبر).

وفي العام 2020، أطلق مشروع التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030 "حالة التزام بتحقيق التغطية الصحية الشاملة" برعاية وجهات نظر متنوعة لمجموعة من المعنيين بشأن الوضع الحالي والالتزامات بالنهوض نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030. نُشر الاستعراض الأول في كانون الأول/ ديسمبر 2020، بما في ذلك لوحة قيادة على الإنترنت على بوابة بيانات التغطية الصحية الشاملة، التي توفر لمحة سريعة عن حالة تحقيق التزامات التغطية الصحية الشاملة الخاصة بكل بلد على حدة ونظرة عامة عن التقدم العالمي المحرز لتسهيل المقارنات بين البلدان.

التزم اليوم بوضع التغطية الصحية الشاملة في طليعة برنامجكم وأهدافكم السياسية

إضافة شعارات لشبكات برلمانية شريكة

دور البرلمانيين في برنامج الصحة المحدد

تم تطوير مفهوم التغطية الصحية الشاملة لاستخدامه كأداة سياسية لجمع مختلف البرامج الصحية معاً تحت مظلة التغطية الصحية الشاملة، وإعطاء الأولوية للصحة كبرنامج سياسي، والاستثمار بشكل أكبر وأفضل في الصحة. لا ينافس تحقيق التغطية الصحية الشاملة جميع المجالات الصحية فحسب، بل يحقق إنجازات هادفة وإيجابية في هذا الشأن. ويشمل ذلك تحسين تغطية أكثر تكاملاً بين السكان على نطاق أوسع وتركيز الحكومات الوطنية على حشد الموارد المحلية. في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يمكن أن يؤدي تلقي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى تحرير موارد محدودة من الجهات المانحة لصالح برامج صحية عمودية أكثر استهدافًا. علاوة على ذلك، تستدعي منا حتمية حقوق الإنسان التي تنطوي عليها أهداف التنمية المستدامة دعم الفكرة القائلة بأن لكل شخص الحق في الحصول على الخدمات الصحية الجيدة التي يحتاجها من دون مواجهة صعوبات مالية. تدعم التغطية الصحية الشاملة المبادرات الصحية الخاصة بالبرنامج بالأساليب التالية:

- يعتمد توافر الخدمات الصحية على وجود نظام صحي فعال وما يترتب على ذلك من التزامات حكومية تجاه الصحة. وفي العديد من البلدان، لا تمول الخدمات الصحية تمويلاً جيداً من الموارد العامة.
- يعني الحق في الصحة أن الحصول على خدمات جيدة وبأسعار معقولة يجب أن يكون شاملاً.
- "عدم إغفال أحد" هو أحد المبادئ الأساسية لأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هذا هو أساس كل العمل في مجال الصحة.
- تشجع مبادرة التغطية الصحية الشاملة الحكومات على تقديم الخدمات الصحية على أساس مبادئ حقوق الإنسان والإنصاف والحاجة. كما أنها توجههم لزيادة و / أو توفير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك.

دعونا نعمل معاً من أجل صحة جيدة ورفاه للجميع.

التغطية الصحية الشاملة عدم إغفال أحد.

التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030

الشراكة الصحية الدولية

ما يلي دور البرلمانيين في برنامج الصحة المحدد تبعاً لحالة بلدكم ومطالب شعبكم. لمعرفة المزيد عن تاريخ الجهود العالمية لمعالجة بعض البرامج الصحية المحددة، ودور البرلماني وتوصياته لتعزيز البرامج الصحية للاستجابة لاحتياجات السكان، يرجى الاطلاع على كل نموذج في الملحق.

تعزيز النظام الصحي

يشكل تعزيز النظام الصحي (HSS) الوسائل الرئيسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة (UHC). ومن المفهوم عموماً أن النظم الصحية هي جميع المنظمات والمؤسسات والموارد العامة والخاصة المكلفة بتحسين الصحة والحفاظ عليها واستعادتها. تحدد الرؤية المشتركة لحياة صحية نطاق أداء النظام الصحي، وتشير إلى مداخل السياسة التي يمكن للنظم الصحية المعززة من خلالها النهوض بالتغطية الصحية الشاملة.

وفي إطار الرؤية المشتركة، هناك ثلاثة مجالات سياسية أساسية للأنظمة الصحية التي يجب أن ينظر فيها البرلمانيون. يتعلق الأول بتقديم الخدمات، وهي النقطة التي يتفاعل فيها الناس مع أنظمتهم الصحية. تشمل الإجراءات الرامية إلى تعزيز الخدمات الصحية في هذا السياق توسيع نطاق خدمات الخطوط الأمامية، وزيادة الاستثمار في العاملين الصحيين المهرة، وتحسين فرص الحصول على الأدوية والتكنولوجيات الصحية، على سبيل المثال لا الحصر. أما المجال الثاني للسياسة فهو تمويل الصحة، وهو مجال يستلزم توفير الموارد اللازمة حتى تتمكن النظم الصحية من تلبية الاحتياجات الصحية للأفراد على نحو كاف. يمكن تحقيق ذلك من خلال الشراء الاستراتيجي، وتوسيع ترتيبات التجميع، وفرض ضرائب تصاعدية لإعطاء الأولوية للصحة. ثالثًا، يجب أن يراعي نظام دعم النظم الصحية أيضاً الحوكمة لتوفير أساس متين لاتخاذ القرارات

الجماعية في مجال الصحة الذي يقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة والنزاهة والقدرة. ومن بين الأمثلة التي يمكن أن تعزز النظم الصحية الشاملة والفعالة تعزيز منصات المواطنين، وتعزيز حرية المعلومات والتوسع في استخدام البيانات عالية الجودة، واعتماد أطر قانونية لدعم الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة من بين بعض الأمثلة التي يمكن أن تدعم النظم الصحية الشاملة والفعالة..

دور البرلمانيين والتوصيات:

- من المفهوم عموماً أن البرلمانيين مكلفون بالإشراف على عمل الحكومة ومحاسبتها عند الحاجة. كما أنهم يمثلون ناخبيهم بحيث تتم تلبية احتياجاتهم مع اتخاذ قرار بشأن تخصيص الموارد العامة من خلال الموازنات الوطنية وتصميم التشريعات والموافقة عليها.
- تمثل هذه المسؤوليات البرلمانية أيضًا الوسائل التي يمكن من خلالها تعزيز الخدمات الصحية.
- يمكن للبرلمانيين العمل نيابة عن دوائرهم الانتخابية لمراقبة جميع الإجراءات التي تشرك الفئات المعنية، وضمان تقديم الخدمات التي تركز على الناس، بما يتماشى مع التزام خطة العام 2030 بعدم إغفال أي أحد من خلال تحقيق التغطية الصحية الشاملة.
- يضمن البرلمانيون مساءلة الحكومات المسؤولة عن التقدم الذي أحرزته التغطية الصحية الشاملة من خلال تتبع المؤشرات ذات الصلة مثل أهداف التنمية المستدامة 3.8.1 بشأن تغطية الخدمات الصحية الأساسية ومؤشر أهداف التنمية المستدامة 3.8.2 بشأن الحماية المالية، وبالتالي تمكين الحوكمة الفعالة من خلال الشفافية والمساءلة.
- نظرًا لأن السياقات الخاصة بكل بلد تتطلب حلولًا خاصة بكل بلد، يمكن للبرلمانيين زيادة ملكية أولئك الذين سيستفيدون من النظم الصحية من خلال حوار السياسات بين المعنيين المتعددين، وضمان تضمين الفئات التي تتأثر بشكل خاص بظروف الضعف أو التهميش أو الأمراض.

الرعاية الصحية الأولية

تشكل الرعاية الصحية الأولية نهجاً يشمل الخدمات المقدمة للأفراد والمجتمعات، مع التركيز على تعزيز الصحة، والوقاية من الأمراض، والمساواة الصحية، والمشاركة المجتمعية. تتجذر الرعاية الصحية الأولية في المجتمع، حيث أنه نظام متعدد التخصصات ومتكامل ومنسق ويضع الناس في المقام الأول بهدف تحسين صحة جميع السكان. في حين أن الرعاية الصحية الأولية ترتكز على نهج التنمية المجتمعية، إلا أنها تتأثر بشدة بالسياسات والموازنات والنُهج الوطنية. لقد علّمنا كوفيد-19 أن الرعاية الصحية الأولية، المدمجة في نظام صحي قوي، يمكن أن

تكون مستعدة بشكل أفضل للوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة، واكتشافها والاستجابة لها. إن الحفاظ على الحق في الصحة، في صميم أي حزمة من حزم الرعاية الصحية الأولية، يضمن أن يكون الوصول إليها متاحاً ومنصفاً وآمناً وذو جودة عالية، وشاملاً وفعالاً ومقبولاً ومتاحاً بأسعار معقولة، وقادراً على تقديم خدمات مستمرة ومتكاملة تركز على الناس وتراعي الاعتبارات الجندرية.

دور البرلمانيين والتوصيات:

- من خلال الجمع بين العديد من الجهات الفاعلة، تتاح للبرلمانيين الفرصة لمعالجة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للصحة، والضغط من أجل تحقيق تكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية للجميع للعيش والازدهار في ظل الرعاية الصحية الأولية باعتبارها العمود الفقري للنهوض بالتغطية الصحية الشاملة في بلدانهم
- ينبغي أن يؤدي البرلمانيون دوراً رئيسياً في إزالة الحواجز طويلة الأمد أمام الرعاية الصحية الأولية التي يمكن الوصول إليها وذات الجودة العالية. يشمل ذلك تخصيص التمويل وتوفير الإشراف لضمان حصول المواطنين على خدمات ميسورة التكلفة ومتكاملة تركز على الناس ومراعية للاعتبارات الجندرية.
- يمكن للبرلمانيين تطوير السياسات وتعزيز تمويل البنية التحتية التنظيمية لضمان تقديم خدمات عالية الجودة في مجال الرعاية الصحية الأولية، فالوصول إلى رعاية صحية أولية عالية الجودة هي نتيجة تقديم خدمات قوية ونتيجة لخدمات جيدة التنظيم والإدارة، ومدعومة بنظام قوي ومدخلات كافية، مثل الموارد البشرية والبنية التحتية والأدوية والإمدادات الصحية.
- يجب على البرلمانيين تعزيز الأنظمة التي تضمن جودة خدمات الرعاية الأولية باعتبارها ركيزة ذات أولوية في السياسة الصحية الوطنية، والإشراف عليها. يعتبر ذلك أمراً أساسياً لمساعدة البلدان على إعداد وتقديم الخدمات الصحية الأساسية وفي الوقت المناسب في أوقات الهدوء كما في أوقات الطوارئ.
- يوصى بتبني واستخدام نهج مبادرة أداء الرعاية الصحية الأولية (PHCPI) الذي يمكن أن يساعد البلدان على اجتياز المهمة الصعبة المتمثلة في قياس جميع المقاييس المختلفة التي تشكل السكان، وتحديد الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية لتحسين الرعاية الصحية الأولية.

يمكن تحقيق الأمن الصحي العالمي (GHS) من خلال نظم صحية عامة قوية ومرنة يمكنها منع تهديدات الأمراض المعدية وكشفها والاستجابة لها أينما حدثت في العالم.

ومع ذلك، فإن الترابط الأساسي بين النظام المنسق عالمياً والتغطية الصحية الشاملة يوحي بشكل متزايد إلى ضرورة توسيع نطاق تعريف النظام المنسق عالمياً ليتجاوز الأمراض المعدية الناشئة، سواء أكانت طبيعية أو عرضية أو متعمدة. لقد أظهرت أزمة الصحة العامة مثل وباء كوفيد-19 المدمر، والنظم الصحية غير الكافية مجتمعة كيف يمكن زعزعة استقرار الحكومات، وتآكل ثقة الجمهور، مما يشكل خطراً كبيراً على الأمن والاقتصادات الوطنية والعالمية. يعد العمل متعدد القطاعات والشراكات الهادفة أمرًا بالغ الأهمية لتحسين الحالة الصحية للأفراد وتخفيف المخاطر التي قد تنشأ عن الإطلاق العرضي أو المتعمد للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ترتبط الصحة العامة والأمن القومي والاستقرار الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري ارتباطًا وثيقًا. يتطلب تحقيق الأمن الصحي العالمي وجود مقاييس يتم مراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام وتقييمها باستمرار.

وإلى جانب التأثير المباشر للوباء نفسه، أظهر وباء كوفيد-19 تقارب الأمن الصحي ومخاطر الأمراض غير المعدية والأمراض المعدية والتدهور البيئي وتأثيره على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. إن التقدم المحرز في العقود الأخيرة في تحسين النتائج الصحية والحد من أوجه عدم المساواة في الصحة، أصبح الآن في خطر ليس فحسب بسبب جائحة كوفيد-19، ولكن بشكل أساسي بسبب نقص الاستثمار الحرج في المنفعة المشتركة من أجل الصحة. تشكل المنفعة المشتركة من أجل الصحة المهام الأساسية المستندة إلى السكان أو التدخلات الضرورية من أجل صحة ورفاه المجتمعات بأكمله، مثل أنظمة المراقبة المتكاملة للأمراض، وسياسات واستراتيجيات الوقاية من الأمراض والصحة العامة، واللوائح والأنظمة التنظيمية البيئية والصحية، ومؤسسات إدارة الطوارئ والصحة العامة.

دور البرلمانيين والتوصيات:

- ينبغي على البرلمانيين أن يدعموا تقوية أنظمة وآليات التأهب لحالات الطوارئ التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من مكافحة الأمراض المعدية وتعزيز النظم الصحية.
- يجب على البرلمانيين أن يتفاوضوا ويتبنوا قواعد معيارية لترصد حالات الطوارئ الصحية العامة وتشخيصها والإبلاغ عنها من أجل بلوغ حقبة جديدة من الصحة العالمية.

- يجب على البرلمانيين معالجة قضايا المراقبة غير الكافية للامتثال لمعايير الأمن الصحي العالمية وسوء الرقابة على الأموال التي يتم إنفاقها أثناء حالات الطوارئ والأزمات والمساءلة عنها.
- يمكن للبرلمانيين أن يؤدوا دورًا حاسمًا في التعامل مع السلطات الصحية والمالية الوطنية، وغيرها من السلطات، وكذلك الجمهور على نطاق أوسع، في الاستثمار في المنفعة المشتركة للصحة.
- يمكن للبرلمانيين معالجة مهام المنفعة المشتركة للصحة غير المتوفرة بشكل فعال وإنشاء أنظمة تدعم الأمن الصحي والتأهب والمرونة.

تخصيص الموازنة والمساءلة

يتم تحديد الدور التشريعي في المسائل الاقتصادية والمسائل المتعلقة بالموازنة في أدوات إدارة المالية العامة، ويتم تفعيله من خلال هيكل مالي متطور يشمل في المقام الأول البرلمان، والخزانة الوطنية، ومراقب الموازنة، ولجان تخصيص الإيرادات، والمراجع العام للحسابات. تعتبر الموازنة السنوية هي أداة التمويل الرئيسية التي يمكن للبلدان استخدامها لتمويل استراتيجيتها الخاصة بالتغطية الصحية الشاملة. يتطلب تحسين كفاءة الموازنة ربط النفقات بالمعلومات والانتقال من الدعم السلبي إلى الدعم النشط لجميع عناصر النظام الصحي. تشمل الآليات والنهج على المستوى البرلماني التحقيق في استخدام الأموال العامة لتحسين الشفافية والمساءلة، من إعداد الموازنة إلى المراقبة المالية وتخصيص الموارد للمدخلات والخدمات. إن الحوار بين الجهات البرلمانية ولجان الموازنة ذات الصلة في مختلف مراحل دورة الموازنة أمر أساسي في تعزيز الرقابة. كما أظهرت الاستجابة السريعة لجائحة كوفيد-19 طرقاً جديدة للقطاعين العام والخاص للعمل معاً، وينبغي استكشاف هذه الطرق للنهوض بالثغرات المالية وزيادة القدرات من أجل الصالح العام.

دور البرلمانيين والتوصيات:

- يؤدي البرلمان من خلال تخصيص الموازنة دوراً أساسياً في تخطيط وإدارة الموارد المالية لدعم تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التي تعزز تنمية البلاد على أفضل وجه.
- من خلال سلطة الانفاق، تتاح للبرلمانيين الفرصة لتحديد أولويات برامج وسياسات التغطية الصحية الشاملة المتجاوبة والفعالة وتنفيذها ضمن حدود القدرة المالية للبلد وكما تمليه الظروف الاقتصادية السائدة. يتمتع البرلمانيون بصلاحية القيام بالدعوة للموازنة وتحليل الموازنة وكذلك إجراء تعديلات على الموازنة ومراقبة أداء الموازنة.

- في حين أن الفرع التنفيذي مسؤول رسمياً عن وضع الموازنة، فإن البرلمانيين يضطلعون بدور رئيسي في الدعوة إلى وضع أولويات الموازنة قبل (وأحيانًا أثناء) عملية إعداد الموازنة. علاوة على ذلك، يمكن للبرلمانيين تدقيق الموازنة المدرجة وتحديد الثغرات ونقاط الضعف حيثما وجدت، وفقاً للقضايا أو الأولويات التي ينقلها ناخبيهم.
- يمكن للبرلمانيين أيضًا استخدام سلطاتهم التشريعية والرقابية لاقتراح تعديلات رسمية على الموازنة بمجرد عرضها على البرلمان.
- يمكن للبرلمانات المساهمة في عملية تقدير الموازنة ومراجعتها، التي تهدف إلى تسهيل مراجعة الموازنة المقترحة مع مساهمة المسؤولين التقنيين والمسؤولين الحكوميين.
- يمكن للبرلمانيين أن يدافعوا عن وثائق موازنة متكاملة شاملة تتضمن تفاصيل الإيرادات المحلية التي تم جمعها ومؤشرات الاقتصاد الكلي وتفاصيل المساعدة الإنمائية الرسمية، بهدف توضيح وإبراز الشؤون المالية للدولة. وفي هذا الصدد، يمكن للبرلمانيين المساعدة في تحسين تدفقات المعونة على النحو المتوخى بموجب إعلان باريس للعام 2005 وضمان المساءلة والانفتاح بشأن استخدام أموال المعونة.
- يمكن للبرلمانيين أن يضطلعوا بدور رقابي رئيسي في ضمان اعتماد المعايير الدولية بشأن فعالية التنمية، مثل تلك الواردة في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أو جدول أعمال أديس أبابا (2015).
- يوصى باعتماد واستخدام مجموعة أدوات الموازنة التي وضعتها المبادرة الصحية الشاملة بحلول العام 2030 والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH). تساعد مجموعة الأدوات هذه على تعزيز قدرات البرلمانيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام على المعرفة في موازنة الصحة، والدعوة والمساءلة.

التحصين

يرتبط التحصين بـ 14 هدفاً من أصل 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة. يحدد جدول أعمال التحصين للعام 2030 رؤية واستراتيجية عالمية طموحة وشاملة للقاحات والتحصين للعقد 2021-2030. وهو يقوم على إطار مفاهيمي لسبع أولويات إستراتيجية لضمان إسهام التحصين بشكل كامل في تعزيز الرعاية الصحية الأولية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030.

وعلى الرغم من معرفة اللقاحات وتوافرها والنجاحات التي تحققها برامج التحصين الموسعة، يتوفى ملايين الأطفال والبالغين كل عام بسبب أمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات. ويتمثل التحدي الحاسم الذي يواجه معظم الدول الآن في كيفية الحد من مقاومة اللقاح لدى المجموعات السكانية المعقدة الناشئة لضمان الاستيعاب الفعال والتأمين الكامل وتوفير التمويل لشراء اللقاح. ومن الأهمية بمكان وضع أنظمة مبتكرة للتوعية والالتزام الحكومي المستدام والضغط البرلمانية والدعوة لتمويل مثل هذه الابتكارات. حان وقت العمل الآن، والعمل المطلوب هو من قبل كل شخص في كل مكان.

دور البرلمانيين والتوصيات:

- يتمتع البرلمانيون بفرصة دعم توفير خط مباشر ضمن موازنة الصحة للتحصين، والسلع اللازمة لتوصيل اللقاحات، وتدريب العاملين الصحيين على مستوى المجتمع المحلي على إدارة حملات التطعيم. نظراً لأنه يمكن إعطاء التطعيم مع التدخلات الصحية الأخرى، فإنه يمثل وسيلة للموارد المجمعة، بما في ذلك إدارة سلسلة التوريد وشراء السلع المفيدة للخدمات الأخرى بعد التطعيم.
- يتمتع البرلمانيون أيضاً بفرصة استجواب ما إذا كانت هناك حاجة إلى لقاحات جديدة تدخل في الجدول الزمني الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية للتحصين الروتيني لسكانهم.
- يجب على البرلمانيين التأكيد من جديد على أن تكريس أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة للرعاية الصحية الوقائية هو أكثر الطرق اقتصاداً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.
- ينبغي على البرلمانات أن تضع إطاراً قانونياً قوياً للرعاية الوقائية، وأن تضمن أن الاستثمارات المحلية الكافية محصورة من أجل البحث والتطوير المستدامين لضمان توافر اللقاحات الكافية وتوزيعها بشكل عادل وبأسعار معقولة.
- يجب على البرلمانيين دعم التشريعات التي تؤكد على التكامل الفعال للقاحات مع الخدمات الصحية الأساسية الأخرى لضمان التمتع بفوائد اللقاح طوال العمر. في حين أن النظم الصحية الحالية مبنية بشكل أساسي على لقاحات الأطفال، فإن الفئة العمرية التي تتطلب التطعيم آخذة في التوسع باستمرار.
- بما أن زيادة التمويل المحلي أمر بالغ الأهمية للحفاظ على معدل التغطية بالتحصين، يحتاج البرلمانيون إلى كل أداة تحت تصرفهم لفهم مدى الفجوة بين ما تقدمه المساعدة الدولية وما يمكن أن تقدمه موازناتهم الوطنية.

- يمكن للبرلمانيين أن يؤدوا دوراً رئيسياً في العملية الانتقالية. عندما تصبح البلدان أكثر ثراءً، فإنها تنتقل من كونها مؤهلة للحصول على الدعم الدولي من خلال عملية تدريجية تتطلب زيادة التمويل المشترك من الصناديق المحلية.
- يمكن للبرلمانيين أيضاً تتبع التقدم الذي أحرزته بلادهم نحو تحقيق التغطية بالتحصين وتحقيق أهداف التمويل المشترك باستخدام أداة طورها التحالف العالمي للقاحات والتحصين (جافي) Gavi حصراً.

الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق والتغذية وتنظيم الأسرة

في كل عام، تشكل وفاة 293000 امرأة في جميع أنحاء العالم بسبب أسباب تتعلق بالأمومة يمكن الوقاية منها، مصدر عار للمجتمع العالمي، وأكبر مثال على انتهاك حقوق المرأة والطفل. وتمثل منطقتان هما إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، نسبة 86٪ من وفيات الأمهات في جميع أنحاء العالم. تعاني منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أعلى معدلات لوفيات الأمهات، حيث يبلغ متوسط عدد وفيات الأمهات 200000 حالة وفاة سنوياً. يمنع استخدام وسائل منع الحمل المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل بالنسبة للمرأة بشكل كبير. ومع تزايد الاهتمام العالمي بتلقي الرعاية الصحية الشاملة، تتوفر فرصة فريدة لضمان أن تتضمن جهود التغطية الصحية الشاملة تدخلات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية التي تستند إلى الأدلة وتستند إلى مبادئ حقوق الإنسان. إن الصحة الجنسية والإنجابية هي محور التغطية الصحية الشاملة، ومن الأهمية الحيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل تلبية احتياجات الأشخاص المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية بشكل فعال، يلزم اتباع نهج شامل تجاه حقوق الإنسان في الصحة الجنسية والإنجابية. لتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق والتغذية وتنظيم الأسرة، تتطلب الأنظمة الصحية والسياسية مزيجاً من هياكل "استمرار الرعاية" و "حماية الحقوق" التي تعمل بشكل فعال لتلبية احتياجات السكان. يؤدي التكامل والتنسيق الأفضل بين البرنامجين المتعلقين بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق والتغذية وتنظيم الأسرة في التدخلات والبرامج الصحية والسياساتية دوراً مهماً في تحسين الصحة والرفاه للجميع. يتطلب تقديم الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق والتغذية وتنظيم الأسرة التأكيد والدعم لضمان أن المواطنين أحرار في اتخاذ خياراتهم الخاصة بشأن أجسادهم من دون أي شكل من أشكال التمييز أو الوصم أو العنف أو الإكراه.

وثمة عنصر حاسم آخر يشمل إنشاء نظم صحية مرنة، تتيح نقل المهام إلى مختلف المرافق والكوادر المجتمعية لتقديم الرعاية الصحية والخدمات بجودة عالية.

دور البرلمانيين والتوصيات:

- يتطلب الوفاء بالوعود العالمية والإقليمية التي تشمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD)، والتخطيط الأسري 2030/2020 ، من البرلمانيين رعاية القوانين والسياسات التي تستند إلى الالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل. يُعد التشجيع على زيادة مخصصات الموازنة والاستثمارات من أهم الإجراءات الملموسة والمبتكرة التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها في سياقاتهم الوطنية لتسريع تحقيق الالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق والتغذية وتنظيم الأسرة. تعهدت 69 دولة جميعها بزيادة الأموال المحلية لشراء منتجات منع الحمل، ويؤدي البرلمانيون دوراً مركزياً في إنفاذ هذه الزيادات (بمتوسط نسبة 10% سنويًا)
- تعتبر الإرادة السياسية ضرورية لدعم السياسات والتمويل الذي يعزز الوصول الشامل إلى الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق والتغذية وتنظيم الأسرة ضمن التغطية الصحية الشاملة – بدءاً من أولئك الذين تم إغفالهم أولاً. يجب أن يضمن البرلمانيون أن الجهود المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة ترتكز على مبادئ الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية وحق الصحة للجميع. يعد الحق في الصحة الجنسية والإنجابية عنصراً أساسياً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وجزءاً لا يتجزأ من الحق في الصحة للجميع.
- ينبغي على البرلمانيين إيلاء الاهتمام الواجب لثلاثة مبادئ شاملة، وهي المساواة في الحصول على الرعاية وجودتها والمساءلة. وهذه الأمور أساسية لاكتساب نهج شامل للصحة الجنسية والإنجابية ولتعزيز جوانب الصحة الجنسية والإنجابية في خطة العام 2030 والإصلاحات المتعلقة بالنظام الصحي الشامل، ويجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ الأنشطة الأساسية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في مجال حقوق الإنسان.
- يتم تشجيع البرلمانيين على استخدام الأدلة والبيانات في صنع القرار. قام صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الشؤون الإقتصادية وشراكة واغادوغو والتخطيط الأسري 2030/2020 وشركاء آخرون بإنتاج عدد من لوحات المعلومات القطرية التي توفر لمحة سريعة عن التقدم الذي أحرزه كل بلد، ومجالات التحسين في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للعام 2025.

إن الملايين من الفتيات والنساء في الوقت الحالي "غير مرئيات"، مما يمنعهن من المشاركة الكاملة في مجتمعاتهن المحلية، فضلاً عن تقييد وصولهن إلى الحقوق والفرص. ويتفاقم عدم ظهورهم بسبب البيانات غير المكتملة أو المفقودة أو غير المستغلة حول العوائق التي تواجهها الفتيات والنساء، وإمكانياتهن في تغيير المجتمعات، وما الذي يعمل على تحسين رفاههن. تعتبر التحديات التي تواجه النساء والفتيات متداخلة ومعقدة ومنهجية، وهي محسوسة بشكل أعمق في أسفل الهرم الاجتماعي والاقتصادي. وتتعرض الفتيات المحرومات من الفرص في المنزل للخطر في مجتمعاتهن المحلية وهن مهمشات في المجتمع. إن توصيف رعاية الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان المهمشين والمحرومين، بما في ذلك كبار السن أو كبار السن، يحد من قدرة المواطنين على الحصول على الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي يقيد مساهمات أولئك المهمشين في عمليات صنع القرار أو عمليات التأثير على جميع المستويات. من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تبرز الأهداف 3 و5 و10 و16 باعتبارها ضرورية لتحقيق المساواة بين الجنسين بين السكان والبرلمان على حد سواء.

دور البرلمانيين والتوصيات:

- يتجسد دور البرلمانيين بشكل أكبر في الهدف 16، الذي يهدف إلى "تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات ".
- تتوجه غايتا أهداف التنمية المستدامة 16.6 و16.7 مباشرة إلى الهياكل الحكومية ومسؤولية البرلمانيين لتطوير "مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات" بالإضافة إلى "اتخاذ قرارات مستجيبة وشاملة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات". في بعض البلدان، تمت ترجمة ذلك إلى نظام الحصص، حيث يتم حجز نسبة معينة من المقاعد في البرلمان للنساء.
- يمكن للبرلمانيين أن يطلبوا أدلة ويستخدموا الإحصاءات الجندرية لتحسين الثغرات بما يتماشى مع الأحكام التي اعتمدها منهاج عمل بيجين في العام 1995، والإعلانات السياسية للجنة وضع المرأة، وقمة التنمية المستدامة في العام 2015.

- يمكن أن تسهم المشاركة النشطة في اللجان والشبكات والتكتلات البرلمانية المخصصة إسهاماً هاماً في المساواة بين الجنسين. وقد حققت هذه اللجان نجاحاً كبيراً في الشروع في سن قوانين المساواة بين الجنسين وفي ضمان عدم تمييز التشريعات الأخرى ضد أي نوع جندري.
- يتطلب تطبيق المنظور الجندري على التشريع إقامة علاقات تعاونية، بين اللجان البرلمانية والمؤسسات الخارجية، في الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني. يمكن أن يساعد ذلك البرلمانيين على رؤية الفروق الدقيقة والحاجة إلى التمايز في النهج كجزء من وضع جدول الأعمال والاستعراض التشريعي والميزنة المراعية للفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية). وبهذه الطريقة فحسب يمكن اتخاذ إجراءات تشريعية هادفة للقضاء على التمييز القائم على الجندر والعنف، وزيادة الوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية على مدار الحياة، وتعزيز تعليم الفتيات، وزيادة مشاركة المرأة في القيادة والحكم.
- يوصى ببناء آليات المساءلة التي تضمن إتاحة الأدلة والبيانات المصنفة حسب الجندر والعمر والإعاقة على الملأ، مما سيساعد في تتبع من يتم الوصول إليه ومن تم إغفاله واتباع أفضل السبل لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء على نطاق واسع.

فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

تشير إحصائيات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز إلى وجود ما يقرب من 38 مليون شخص على مستوى العالم مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العام 2019. وكان ما يقرب من 26 مليون شخص يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية حتى نهاية حزيران/يونيو 2020، ولم يكن 7.1 مليون شخص يعرفون أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. بينما تشير السجلات إلى انخفاض مطرد في الإصابات الجديدة، فإن الوباء لم ينته بعد. سعى الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في العام 2016 الذي تم اعتماده في الدورة السبعين إلى التعجيل بالإسراع في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك العمل من أجل القضاء على وباء الإيدز بحلول العام 2030. ويقر الإعلان بأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز يمثل تحدياً هائلاً للتنمية والتقدم والاستقرار في مجتمعاتنا والعالم بأسره.

ويتطلب الوفاء بالموعد النهائي للعام 2030 استجابة عالمية استثنائية وشاملة تعتبر الفقر وعدم المساواة سبب انتشار الفيروس ونتيجة له. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة واستثنائية على جميع المستويات للحد من

الآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، ولا سيما على النساء والمراهقات. يتطلب التأثير المركب الذي أحدثه فيروس كوفيد -19 على الفئات السكانية الضعيفة بالفعل من البرلمانيين توفير القيادة بشكل حاسم، والحفاظ على التزامات التمويل، واتخاذ إجراءات رقابية استراتيجية، ودعم تحسين الأدوات والتقنيات الرقمية الناشئة للمساعدة في الإعلام والتثقيف والإصلاح وتسريع التقدم في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وعلاجه ورعايته ودعمه.

دور البرلمانيين والتوصيات:

- للبرلمانيين دور رئيسي في بدء الاستجابات المستندة إلى الأدلة والقائمة على الحقوق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتعزيزها، التي تعتبر حاسمة لتحقيق الوصول الشامل إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم للجميع. من خلال الاستثمارات الصحيحة، يمكن للاستجابة البرلمانية لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز أن تجعل هدف "جيل خالٍ من فيروس نقص المناعة البشرية" حقيقة واقعة. إن السياسات الجيدة والبيئة السياسية المواتية هما مفتاح الاستفادة من لحظة الفرص هذه.
- يجب أن يدعم البرلمانيون الأطر القانونية والسياساتية التي تحترم وتحمي وتفي بحقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمعرضين لخطر الإصابة به، والمتأثرين به طوال حياتهم في جميع البيئات ذات الصلة. كما يحتاج البرلمانيون إلى قيادة استجابة وطنية منسقة لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز تنبذ تجريم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ووصمهم والتمييز ضدهم.
- يمكن للبرلمانيين تعزيز التشريعات والتمويل للمؤسسات البحثية المستثمرة في تطوير معالجات طويلة الأمد والعلاجات واللقاحات، بالإضافة إلى علاجات جديدة لمعالجة السلالات المقاومة للأدوية. ويشمل ذلك مراجعة وتطوير سياسات ولوائح جديدة، وتحديد الأولويات وإحداث ثورة في التدخلات التي تزيد من فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، والوقاية قبل التعرض، وتقليل الضرر للسكان الرئيسيين المعرضين بصورة كبيرة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.
- ينبغي على البرلمانيين تعزيز وتيسير تمويل التعاون الوطني المتعدد الأطراف والمتعدد القطاعات وكفاءته وفعاليته. وإشراك الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسكان الرئيسيين

والنساء وجماعات المجتمع المدني في عملية السياسات، وضمان دمج الاستجابة العالمية والإقليمية والمحلية لفيروس نقص المناعة البشرية بشكل كامل في نهج "الصحة الواحدة" الذي تعززه الإرادة السياسية الجريئة في جميع جبهات استمرارية الرعاية.

- من خلال دور الرقابة والمساءلة، يمكن للبرلمانيين تحسين الفرص لضمان تفاعل النظام الإيكولوجي للصحة العامة والرعاية الصحية الأولية والأنظمة الأخرى بسلاسة مع بعضها البعض، لتحسين الوصول إلى مجموعة من خدمات الصحة العامة للوقاية والعلاج والرعاية والالتزام والخدمات الاجتماعية ذات الصلة.

حق الإنسان في العلم

من العناصر الهامة في برنامج التغطية الصحية الشاملة تعزيز التقدم العلمي وترجمة تلك التطورات إلى تطبيقات تعود بالنفع على الجميع. يعتبر العلم الجيد محدداً حاسماً للرعاية الصحية الجيدة. يوفر الأدلة والمعلومات اللازمة للحصول على رعاية صحية عالية الجودة، عند مواصلة تطويرها بشكل أكبر لتصبح تطبيقات. وهو يوفر الأدوات اللازمة لتقديم أفضل الخدمات الصحية الممكنة. تقر حقوق الإنسان في العلوم بقيمة العلم فيما يتعلق بالحق في الصحة لتعزيز التغطية الصحية الشاملة. تضمن حقوق الإنسان في التعليم حق كل فرد في التقدم العلمي (لتحقيق أوجه التقدم العلمي)، والمشاركة في التقدم العلمي، والاستفادة من التقدم العلمي وتطبيقاته. يوفر هذا الحق منبراً للدعوة إلى المزيد من الابتكار في مجال الرعاية الصحية وللمبادرات التي تهدف إلى ضمان الوصول المنصف والعادل للجميع إلى الرعاية الصحية. علاوة على ذلك، فإن إدماج حقوق الإنسان في العلوم في برنامج التغطية الصحية الشاملة، يعزز هدف تعزيز رؤية قائمة على حقوق الإنسان للرعاية الصحية، مسترشدة بمبادئ الإنصاف والحاجة، ويوفر إطاراً لضمان تخصيص المزيد من الموارد للرعاية الصحية.

دور البرلمانيين وتوصياتهم:

- يمكن للبرلمانيين رعاية التشريعات والبرامج لإزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى مزايا الرعاية الصحية للتقدم العلمي، ولضمان أن التقدم في الطب والرعاية الصحية يلبي أعلى المعايير العلمية والأخلاقية، ولتوسيع الفرص التعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بحيث يصبح الجمهور أكثر إطلاعاً على صحتهم وابتكارهم في قطاع الرعاية الصحية.

- يجب على البرلمانيين أن يدعوا إلى توسيع الموارد البشرية والمالية المخصصة للابتكار في مجال الرعاية الصحية. يضع نهج حقوق الإنسان في العلم البرلمانيين في مكانة حاسمة للإشراف على القوانين والسياسات وتنفيذها مما يعزز حقوق الجميع في العلم.
- ينبغي على البرلمانيين حماية الفئات الضعيفة وإزالة الحواجز والقيود المفروضة على حرية البحث العلمي التي تتعارض مع المادة 4 من الميثاق.
- يمكن للبرلمانيين مراجعة التشريعات لضمان حصول ضحايا الانتهاكات على سبل انتصاف قانونية لمعالجة الضرر الذي يلحق بحقوق الإنسان الخاصة بهم، وأن يحصل الناس على التعليم الأساسي والمهارات اللازمة لفهم المعرفة العلمية وتطبيقها، وأن يحترم التعليم العلمي في المدارس الحكومية والخاصة أفضل المعارف العلمية المتاحة.
- ينبغي على البرلمانيين عند تخصيص الموارد العامة، إعطاء الأولوية للبحوث في المجالات التي توجد فيها حاجة ماسة إلى التقدم العلمي في مجالات الصحة والغذاء وغيرها من الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورفاه السكان، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة والمهمشة.
- يمكن للبرلمانيين اعتماد آليات تهدف إلى مواءمة السياسات والبرامج الحكومية مع أفضل الأدلة العلمية المتاحة والمقبولة بشكل عام، وضمان تدريب المهنيين الصحيين بشكل صحيح على استخدام وتطبيق التكنولوجيات والأدوية الحديثة الناتجة عن التقدم العلمي.

السباق الرقمي

لا تزال الفجوة الرقمية قضية عالمية تتجلى بدرجات متفاوتة في مناطق مختلفة من العالم. ومع تزايد رقمنة العالم، فمن المهم سد هذه الفجوة بنفس السرعة التي تعمل بها الصناعة الرقمية. أثرت الثورة الرقمية على قطاع الرعاية الصحية في العديد من المجالات الإيجابية. تدعم هذه الابتكارات التغطية الصحية الشاملة لتصبح حقيقة واقعة بشكل أسرع، وتحتاج إلى التعزيز بطريقة تدريجية وشاملة تسمح بتعزيز التعاون الرقمي العالمي. ينبغي أن يكون التعاون الرقمي العالمي: شاملاً للجميع، محترماً، ومحوره الإنسان، يفضي إلى ازدهار الإنسان، وشفافاً، وتعاونياً يمكن الوصول إليه، ومستداماً ومتناغماً. تصبح القيم المشتركة أكثر أهمية خلال فترات التغيير السريع والمعلومات المحدودة مع عدم القدرة على التنبؤ، كما هو الحال مع المناقشات الحالية حول التعاون فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي وكوفيد-19. من خلال توفير وصول ميسور التكلفة إلى

الرعاية الصحية الرقمية، يضمن صانعو السياسات عدم إغفال أحد بسبب الثورة الرقمية، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة بوتيرة أسرع.

دور البرلمانيين والتوصيات:

- يتمتع البرلمانيون بفرصة في تشريع التحول الرقمي والإشراف عليه على المستويات الوطنية. إنها فرصة لضمان تخصيص البنية التحتية المتعلقة بالرقمنة في الموازنات الوطنية كجزء من الاستعدادات للتعاون الرقمي العالمي الشامل.
- يشارك البرلمانيون في منتدى حوكمة الإنترنت الذي يهدف إلى البناء على نقاط القوة القائمة، بما في ذلك البنية التحتية والإجراءات المتطورة، والقبول في مجتمعات المعنيين، والتوازن بين الجنسين في هيئات وأنشطة منتدى حوكمة الإنترنت، وشبكة شاملة وتشاركية من مستخدمي الإنترنت العالميين.
- يجب على البرلمانيين تبني سياسات محددة لدعم الإدماج الرقمي الكامل والمساواة الرقمية للنساء وغيرها من الفئات المهمشة تقليدياً: ذات الأهمية الخاصة في الدول المنخفضة الموارد حيث لا يزال الانتشار الرقمي ضحلاً.
- يجب على البرلمانيين أيضاً استخدام نفوذهم لتشجيع المنظمات الدولية على التحقيق ومن ثم إصدار إرشادات أو توصيات عالمية لتعزيز الإجراءات التي ترفع الحواجز التي تواجه النساء والفئات المهمشة فيما يتعلق بالإدماج الرقمي والمساواة الرقمية.
- يمكن للبرلمانيين التعاون مع قطاع التكنولوجيا لبذل جهود أكثر استدامة وجدية لمعالجة الفجوة في العاملات في مجال التكنولوجيا والإدارة، ولإدراج أصوات النساء عند تحديد الشروط والأحكام عبر الإنترنت.
- يتمتع البرلمانيون بفرصة رفع مستوى الوعي بين صناع السياسات وعامة الناس حول التأثير التحويلي للتكنولوجيات الرقمية. وكجزء من التواصل المنتظم مع جمهورهم، فإنهم قادرون على تحديد الجسور لتحسين التعاون الرقمي من خلال تحديد فجوات السياسة والبحوث والمعلومات وكذلك طرق تحسين التفكير متعدد التخصصات والعمل عبر المجالات بشأن التقنيات الرقمية.
- من المستحسن أن تشمل السياسات تنمية القدرات المستهدفة لزيادة المعرفة الرقمية لرائدات الأعمال وصانعي السياسات لزيادة الوعي الرقمي والحماية من التحرش عبر الإنترنت.

المرفقات

اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى للعام 2019، الأهداف الرئيسية، والالتزامات، وإجراءات المتابعة

حالة الالتزام بالتغطية الصحية الشاملة، العام 2020

لوحة بيانات ملف تعريف التزام الدولة بالتغطية الصحية الشاملة

خلاصة من عشرة (10) نماذج

يعزز كل نموذج من هذه النماذج فهم البرلمانيين لأطر محددة للسياسات الصحية ويسلط الضوء على الدور الذي يمكن للبرلمانيين القيام به لتسريع التقدم في برنامج صحي معين تحت مظلة التغطية الصحية الشاملة.

- النموذج 1: تعزيز النظام الصحي
- النموذج 2: الرعاية الصحية الأولية
- النموذج 3: الأمن الصحي العالمي
- النموذج 4: تخصيص الموازنة والمساءلة
- النموذج 5: التحصين
- النموذج 6: الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق والتغذية وتنظيم الأسرة
- النموذج 7: المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)
- النموذج 8: فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
- النموذج 9: حق الإنسان في العلم
- النموذج 10: السباق الرقمي

مسودة

PARLIAMENTARIAN HANDBOOK & STEP-BY-STEP GUIDE ON UHC (P)

(draft as of 4 June, 2021)

Contents

Acknowledgements 2

Introduction 3

Why Achieving Universal Health Coverage is an Important Political Agenda for Parliamentarians? 4

A Parliamentarian's Role in Delivering the Right to Health 4

Strategic Advocacy Pillars on Universal Health Coverage 4

Action steps for Parliamentarians to Achieve Universal Health Coverage 4

The Political Declaration on Universal Health Coverage: Moving Together to Build a Healthier World" 6

Roles of Parliamentarians in specific health agenda 8

- Health System Strengthening 8
- Primary Health Care 9
- Global Health Security 10
- Budget Appropriation and Accountability 11
- Immunisation 12
- SRHR and RMNCAH-N+FP 13
- Gender Equality 14
- HIV/AIDS 15
- The Human Right to Science 16
- The Digital Sprint 17

Annexes 18

- UN HLM 2019, key targets, commitments and follow-up actions 18
- State of commitment to universal health coverage, 2020 18
- State of UHC Commitment Country Profile Dashboard 18
- A compendium of ten (10) modules 18

DRAFT

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

Acknowledgements

The Parliamentarian Handbook/Step-by-Step Guide on Universal Health Coverage (UHC) is a politically neutral capacity building material that enables members of parliament to focus and reflect on what they can do within their mandate to advance the objectives of key global health policy frameworks. It is designed to enthuse political responsiveness to health and health-related concepts and seeks to guarantee accountability across all facets of health.

The International Health Partnership for UHC 2030 (UHC2030), the European Parliamentary Forum for Sexual and Reproductive Rights (EPF) and the African Parliamentary Forum on Population and Development (FPA) extend our appreciation to all parliamentarians who requested us to help them translate Global UHC Commitments into country parliamentarian actions in line with the UHC Political Declaration adopted at the UN high-level meeting on UHC in 2019. We thank Anders Olauson, EPF President and Neil Datta, EPF Secretary, and Gabriela Cuevas Barron and Justin Koonin, UHC2030 Co-chairs, for their strategic guidance in initiating this project. This project was coordinated by a joint secretariat: Caroline Kwamboka, EPF Secretariat, and Akihito Watabe, UHC2030 Core Team, with research support from the Health and Global Policy Institute, Japan.

This document was developed by a joint secretariat and contributing experts in consultation with various parliamentarian networks. We warmly thank everyone for their strong commitment to the work, especially in a tight timeline. The expert group provided technical contents and references and summarised detailed modules to identify critical roles of parliamentarian and recommendations to them. Representatives from parliamentarian networks reviewed the relevance of key action steps for parliamentarians to achieve UHC and the roles of parliamentarians in specific health programs.

Individual contributors to the work as membres of the expert review panel were: Rispah Walumbe (Health Policy Advisor, Amref Health Africa); Daniel García (Parliamentary Liaiso, Mexico); Joji Sugawara (Manager, Health and Global Policy Institute); Niaya Harper Igarashi (Program Specialist, Health and Global Policy Institute); Zack Scott (Program Specialist, Health and Global Policy Institute); Willibald Zeck (Global Maternal and Newborn Health Thematic Fund Coordinator, United Nations Population Fund); Boemo Mmandu Sekgoma (Secretary General, SADC Parliamentary Forum); Robert Kuganab Lem (Former Deputy Chair of Health Commitee, National Assembly of Ghana); Desta Lakew (Global Director of Partnerships, AMREF Health Africa); Marie Ba (Director of Ouagadougou Partnership Coordination Unit); Giulia Perrone (Research & Advocacy Officer, Science for Democracy); Gaye Agesa (Senior Regional Communications & Business Development Manager, Population Reference Bureau); Kazumi Inden (Senior Health Specialist, World Bank); Catherina Hinz (Director, Berlin-Institute for Population and Development); Vidisha Mishra (International Project Manager, Gender & Health Hub, Institute for Global Health, United Nations University); Patrick Mugirwa (Coordinator Network of African Parliamentary Committees of Health); Jacques Van Zuydam (Vice Chair of the African Union Population Commission); Beth Tritter (Executive Director, Primary Health Care Performance Initiative); Rosemary Muganda (Regional Advocacy Director, PATH); Isabella Aboderin (Director, Perivoli Africa Research Centre, University of Bristol); Karin Båge (Department of Global Public Health, Karolinska Institute).

The following parliamentarian networks contributed to the work make it useful for parliamentarians: List names of networks; text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text text

We hope this capacity-building material is valuable and will be used by all political parties across the globe to accelerate the achievement of UHC by 2030.

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

Introduction

Parliaments are the central institution through which laws are created, and governments are held accountable. Parliamentarians, through their mandate, have the obligation of converting citizens aspirations into legislation and the responsibility of translating policy commitments into measurable actions. Their power is actualised through the establishment and sustenance of political direction, budget appropriation, international law ratification, pre / post-legislative scrutiny, oversight and accountability. While their power and mandate are clear, parliamentarians evidently operate within an intricate ecosystem of electorate aspirations, and political ambitions compete.

The Parliamentarians UHC Handbook is a politically neutral capacity strengthening tool that enables members of parliaments (MPs) from all political parties to focus and reflect on what they can do within their mandate to advance the objectives of key global health policy frameworks. It is designed to enthuse political responsiveness to health and health-related concepts, and seeks to guarantee accountability across all facets of health. The handbook presents a step-by-step guide to achieving Universal Health Coverage (UHC) for parliamentarians and a compendium of ten (10) modules to learn about the history of global efforts to address some specific health agenda, a parliamentarian's role and recommendations to strengthen health programmes to respond to population needs. The step-by-step guide helps MPs translate global commitments on UHC into concrete country actions by six steps: Lead, Protect, Legislate, Advocate, Invest, and Collaborate. Each module enhances the parliamentarians' understanding of specific health policy frameworks and highlights the role that parliamentarians can play to accelerate the progress of a specific health program as an essential health package of UHC. Compelling recommendations are made to guide actions and initiatives that parliamentarians may undertake to realise success under each module.

This venture is keen to accelerate progress and generate political and financing momentum towards the achievement of UHC by inspiring subject-matter sensitivity and accountability around health and health-related concepts.

This handbook is no substitute for deeper policy analysis; however, it provides space within which conversations, and process considerations can be made to accelerate ratification, domestication, financing and monitoring of key clauses containing global frameworks. It can also help set targets and timelines and even help parliamentarians organise multi-sectoral monitoring mechanisms to achieve and critical development targets, particularly in this era where nations grapple with the economic and public health impacts of the global Covid-19 pandemic.

DRAFT

Why Achieving Universal Health Coverage is an Important Political Agenda for Parliamentarians?

Universal Health Coverage (UHC) ensures all people, everywhere, can access quality, essential and affordable health services and is at the core driver of the UN Sustainable Development Goal 3: Good Health and Well-being (SDG3). Moving towards UHC requires strengthening health systems, including robust public financing structures and pooling funds from compulsory funding sources; availability, accessibility, and capacity of healthcare workers to deliver quality people-centred integrated care. It also requires life course approaches and primary health care (PHC) approach as a step zero for achieving UHC. It is necessary for all global leaders and other stakeholders to come together to ensure coherent action and to build trust and accountability by widening participation in health governance at all levels.

UHC2030 is committed to providing recommendations and resources advocating across a broad range of sectors to help all stakeholders conceptualise and execute initiatives that are grounded in the belief that UHC is the right thing to do and the smart thing to do.

For the achievement of UHC, gender equality is critically important to redress gender power dynamics and ensure and protect women's and children' rights including: women's empowerment in the health workforce, sexual and reproductive health and changing harmful gender norms and eliminating political, economic and social gender barriers that prevent all people from enjoying their right to health. We urge political leaders to recommit gender equality as one of the foundational principles for UHC.

Additionally, the COVID-19 pandemic has a huge impact on health systems, economies and the lives, livelihoods and wellbeing of people and communities around the world. This is a reminder that leaders must recognise the interconnectedness of UHC and health emergencies and remember their UHC commitments. Through emergency preparedness, we ask to also promote strong and resilient health systems for enhancing health emergency preparedness and response.

A Parliamentarian's Role in Delivering the Right to Health

Parliamentarians play an important role in advancing the UHC agenda and an ability to deliver the right to health to all the constituents of their nation. In developing laws and legislation and ensuring an adequate budget for those laws to be implemented, parliamentarians are able to prescribe an essential package of primary health care services that underpin a national UHC strategy. Keeping the right to health at the centre of health policy and legislation means ensuring that resources are allocated so that no one is left behind.

Strategic Advocacy Pillars on Universal Health Coverage

UHC2030 advocates for increased political commitment to UHC and have created a framework using three strategic pillars designed to focus your efforts, identify effective actions and maximise impact.

Pillar I: Build political support and grassroots demand for UHC at the country level to motivate policies and investments that aim to leave no one behind.

Pillar II: Develop national action plans, define measurable results and celebrate steps forward.

Pillar III: Support a broad, inclusive and cohesive advocacy community to maximise the reach, coordination and impact of UHC advocacy.

There are key action steps that are aligned to each pillar to provide more specifically how you, as parliamentarians, can work to advance UHC Commitments in your country.

Action steps for Parliamentarians to Achieve Universal Health Coverage

UHC2030 is calling on parliament and parliamentarians to create an agenda, set milestones, and take action for achieving UHC by 2030 through the following six steps.

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

Step 1: "Lead"

Ensure Political Leadership Beyond Health *– Commit to achieving UHC for healthy lives and wellbeing for all at all stages, as a social contract.*

- Implement policies through a health-in-all-policies approach that comprehensively address social, economic and environmental and other determinants of health.
- Prioritise health promotion and disease prevention through public health policies, good governance of health systems, education, health communication and health literacy, as well as healthy cities.
- Provide strategic leadership at the highest political level and promote greater policy coherence and coordinated actions through all levels of government.
- Set measurable national targets and strengthen national monitoring and evaluation platforms to support regular tracking of the progress to evaluate the impact of policies and programs.

Step 2: "Protect"

Leave No One Behind *- Pursue equity in access to quality health services with financial protection.*

- Establish resilient, responsive and inclusive health systems that are accessible to all, irrespective of socioeconomic or legal status, health condition or any other factors.
- Pursue efficient health financing policies that respond to unmet needs and eliminate financial barriers to access.
- Establish health systems that promote equity, reduce stigma and remove barriers based on multiple types of discrimination.
- Ensure to reach the furthest behind of populations, including vulnerable people and empower them by addressing their physical and mental health needs.

Step 3: "Legislate"

Regulate and Legislate *- Create a strong, enabling regulatory and legal environment responsive to people's needs.*

- Strengthen legislative and regulatory frameworks that promote responsiveness and inclusiveness of all stakeholders.
- Implement national quality control mechanisms or minimum national quality health service standards.
- Build effective, accountable, transparent and inclusive institutions at all levels to end corruption and ensure good governance.
- Improve availability, affordability and efficiency of health products by increasing transparency of prices across the value chain.

Step 4: "Advocate"

Uphold Quality of Care *- Build quality health systems that people and communities trust.*

- Implement effective, quality-assured, people-centred interventions with measures built in for quality assurance and optimisation.

DRAFT

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

- Strengthen the capacity for health intervention through assessment, data collection and analysis to achieve evidence-based decisions at all levels.
- Invest in health technology innovation, including the promotion of digital health tools and AI to provide new opportunities to respond to the unique needs of each person.
- Scale-up efforts to promote the recruitment, training and retention of health workers, especially in rural, hard to reach and underserved areas.

Step 5: "Invest"

Invest More, Invest Better *- Sustain public financing and harmonise health investments.*

- Set nationally appropriate spending targets for investments in health consistent with sustainable national development strategies that ensure efficient and equitable allocation of resources.
- Prioritise debt restructuring to address the debt sustainability challenges faced by many countries.
- Ensure sufficient domestic public spending on health and pool health financing, maximising efficiency and ensure that everyone can access the health services they need without financial hardship.
- Foster strong alignment among global health stakeholders and development partners to support financing mechanisms.

Step 6: "Collaborate"

Move Together *- Establish multi-stakeholder mechanisms for engaging the whole of society for a healthier world.*

- Enable and introduce processes for structured and meaningful engagement of diverse stakeholders, including government, civil society, the private sector, youth and academia.
- Empower individuals, families, communities, local providers and civil society organisations by strengthening and enhancing community capacity to get involved in decision-making and accountability processes.
- Improve health literacy, legal and systems literacy and capacity for health decision-making through a multi-sectoral approach at the local level.
- Revitalise and promote strong global partnerships with all relevant stakeholders to collaboratively support the efforts of Member States.

The Political Declaration on Universal Health Coverage: Moving Together to Build a Healthier World"

In September 2019, world leaders endorsed the most ambitious and comprehensive political declaration on health in history at the United Nations High-Level Meeting on UHC (UN HLM). The day of the UN HLM was filled with optimism, as leaders reaffirmed their commitments to achieve UHC and ensure healthy lives and wellbeing for all by 2030. Following the political declaration, a resolution was also adopted by the 141st Inter-Parliamentary Union (IPU) Assembly in October 2019, calling for parliaments to take all legal and policy measures to achieve UHC by 2030. The resolution urges parliaments to put in place effective UHC legislation to ensure that the right to public health and medical care is guaranteed for all in law and in practice, without discrimination.

We all have a critical role to play in ensuring that leaders are held accountable for their promises and that their words translate to action. The first step is knowing exactly what leaders committed to during the UN HLM. UHC2030 summarised the key targets, commitments and follow-up actions contained

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

DRAFT

within the UHC Political Declaration for the UN HLM in 2019, in relation to the Key Asks from the UHC movement. To learn more about the agreed UHC Commitments in 2019, please visit UHC Commitment page on UHC Day campaign microsite (NOTE: International UHC Day is December 12).

In 2020, UHC2030 also initiated the State of UHC Commitment to curate diverse views of a range of stakeholders on the current situation and commitments to progress towards UHC by 2030. The first review was published in December 2020, including an online dashboard on the UHC Data Portal, which provides a snapshot of both the state of individual country UHC commitments and an overview of global progress to facilitate cross-country comparisons.

Make the commitment today to place UHC at the forefront of your political agenda and objectives.

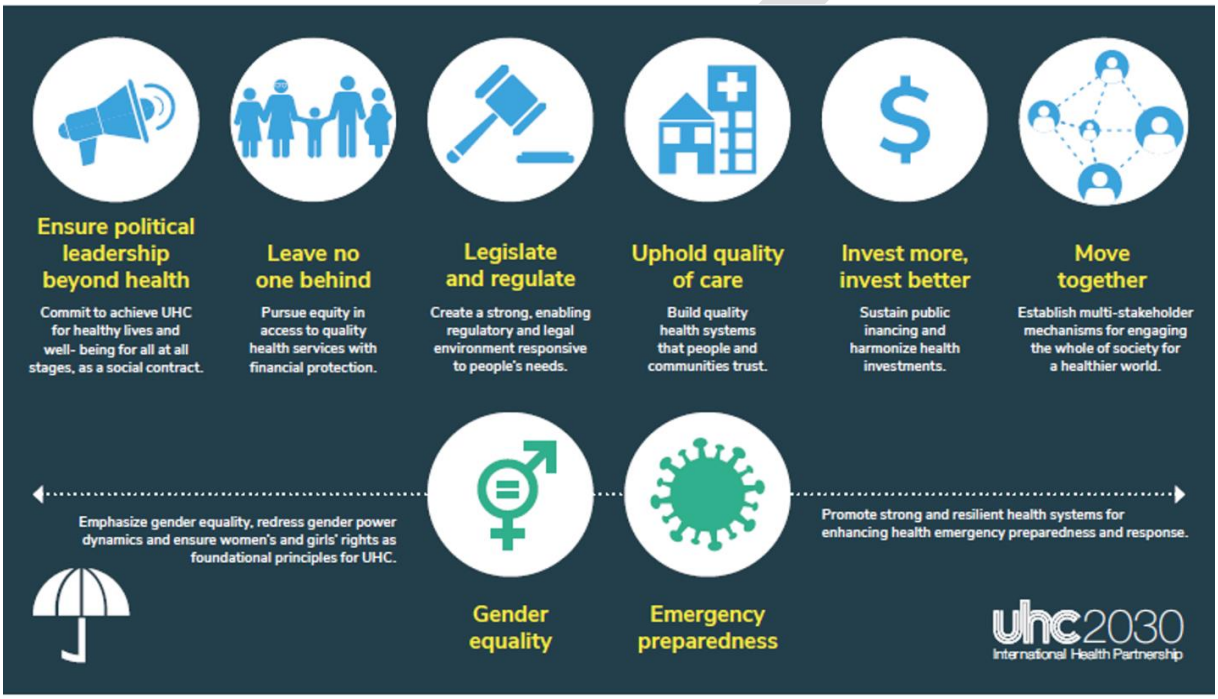

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

Roles of Parliamentarians in specific health agenda

The concept of UHC has been developed to use it as a political tool to bring various health agendas together under the umbrella of UHC and prioritise health as political agenda and invest more and better in health. Achieving UHC does not compete with but instead makes meaningful and positive inroads for all areas of health. This includes improving more integrated coverage across wider populations and focusing national governments on domestic resource mobilisation. In low and middle-income countries, receiving official development assistance can free up limited donor resources for more targeted, last-mile, vertical health programs. Furthermore, the human rights imperative of the SDGs implores us to support the notion that everyone is entitled to the quality health services they need without facing financial hardship. UHC supports program-specific health initiatives in the following ways:

- Availability of health services depends on a functioning health system and consequential government commitments to health. In many countries, health services are poorly funded by public resources.
- The right to health means that access to quality, affordable services should be universal.
- "Leave no one behind" is one of the key principles of the SDGs. This should underpin all work in health.
- UHC encourages governments to deliver health services based on principles of human rights, equity, and need. It also guides them to increase and/or make available the resources needed to achieve this.

The followings are the roles of parliamentarians in specific health agenda, depending on your country's situation and demands from your people. To learn more about the history of global efforts to address some specific health agenda, a parliamentarian's role and recommendations to strengthen health programmes to respond to population needs, please read each module in the annexe.

Health System Strengthening

Health System Strengthening (HSS) comprises the key means to achieve universal health coverage (UHC). Health systems are commonly understood as all the public, and private organisations, institutions, and resources mandated to improve, maintain, and restore health. The joint vision for healthy lives outlines the scope of health system performance and indicates policy entry points through which strengthened health systems can advance UHC.

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

Within the framework of the joint vision, there are three essential policy areas for health systems that must be considered by parliamentarians. The first one involves service delivery, which is the point at which people interact with their health systems. Actions to strengthen HSS in this context include the expansion of frontline services, scaling up investment in skilled health workers, improving access to medicines and health technologies, to name a few examples. The second policy area is health financing, an area that entails providing the necessary resources so that health systems can adequately address people's health needs. This can be achieved by strategic purchasing, expansion of pooling arrangements, and progressive taxation to prioritise health. Thirdly, HSS must also account for governance to provide a solid foundation for collective decision-making in health that is premised on principles of transparency, accountability, participation, integrity and capacity. Fostering citizen's platforms, promoting freedom of information and expanded use of quality data, and adopting legal frameworks to support access to quality health services are among some examples which can bolster inclusive and effective health systems.

The Role of Parliamentarians & Recommendations:

- Parliamentarians are commonly understood to be tasked with oversight of government action and holding it accountable where needed. They also represent their constituents so that their needs are addressed while also deciding on the allocation of public resources through national budgets and designing and approving legislation.
- These parliamentary responsibilities also represent the means through which they can foster HSS.
- Parliamentarians can act on behalf of their constituencies to monitor all actions that engage relevant stakeholder groups and ensure people-centred service delivery, in line with the 2030 Agenda commitment to leave no one behind by attaining UHC.
- Parliamentarians ensure governments accountable for UHC progress by keeping track of relevant indicators such as SDG 3.8.1 on coverage of essential health services and SDG indicator 3.8.2 on financial protection, thus enabling effective governance through transparency and accountability.
- As country-specific contexts require country-specific solutions, parliamentarians can increase the ownership of those who are to be benefited by health systems through multi-stakeholder policy dialogue, ensuring to include particularly groups who are affected by conditions of vulnerability, marginalisation, or diseases.

Primary Health Care

PHC is an approach that includes services delivered to individuals and communities with a focus on health promotion, disease prevention, health equity, and community involvement. PHC is rooted in the community. It is inter-professional, integrated, and coordinated and puts people first with the aim of improving the health of the entire population. While PHC is grounded within a community development approach, it is deeply affected by national policies, budgets, and approaches. COVID-19 has taught us that PHC, embedded in a robust health system, can be better prepared to prevent, detect and respond to infectious diseases and epidemics. Keeping the right to health at the centre of any PHC package ensures that it is accessible, equitable, safe, of high quality, comprehensive, efficient, acceptable, available and affordable, able to deliver continuous, integrated services that are people-centred and gender-sensitive.

The Role of Parliamentarians & Recommendations:

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

- By bringing together several actors, parliamentarians have the opportunity to tackle the economic, social and environmental determinants of health and to lobby for the full achievement of equal socioeconomic opportunities for all to live and thrive with PHC as the backbone of advancing UHC in their countries
- Parliamentarians have a key role to play in removing long-standing barriers to affordable, accessible and quality PHC. This includes allocating funding and providing oversight to ensure citizens have access to affordable, integrated, people-centred and gender-sensitive services.
- Parliamentarians can advance policies, strengthen regulation and finance infrastructure to ensure the delivery of high-quality PHC services. High-quality PHC is the outcome of strong service delivery and the result of well-organised and managed services, backed by a strong system and adequate inputs, such as human resources, infrastructure, and drugs and supplies.
- Parliamentarians should strengthen and provide oversight to regulations that assure the quality of primary care services as a priority pillar of a national health policy. This is essential in helping countries better prepare and deliver essential and timely health services in times of calm as in times of emergency.
- It is recommended to adopt and use the Primary Health Care Performance Initiative (PHCPI) approach that can help countries navigate the challenging task of measuring all of the different metrics that make up a population and identify priority needs and areas for improving PHC.

Global Health Security

Global health security (GHS) can be achieved with strong and resilient public health systems that can prevent, detect, and respond to infectious disease threats wherever they occur in the world. Increasingly, however, the fundamental interdependence between GHS and UHC suggests the need to expand the definition of GHS beyond emerging infectious diseases, whether natural, accidental or deliberate. A public health crisis such as the devastating COVID-19 pandemic and inadequate health systems combined have demonstrated how governments can be destabilised, and public trust and confidence eroded, posing a significant risk to national and global security and economies. Multi-sectoral action and meaningful partnerships are critical to improve health status for people and mitigate risks that may arise from the accidental or intentional release of chemical, biological, radiological, and nuclear weapons. Public health, national security, economic stability and human capital development are inextricably linked. Progress in GHS requires having metrics that are monitored, reported regularly, and continuously evaluated.

Beyond the immediate impact of the pandemic itself, COVID-19 has shown the convergence of health security, non-communicable and communicable disease risks, and environmental degradation and their impact on the most vulnerable in society. The progress achieved in recent decades in improving health outcomes and reducing health inequities is now at risk due not simply to COVID-19, but more fundamentally to critical under-investment in Common Goods for Health (CGH). CGH are the core population-based functions or interventions that are essential to the health and wellbeing of entire societies, such as integrated disease surveillance systems, disease prevention and public health policies and strategies, health and environmental regulations and regulatory systems, and public health and emergency management institutions.

The Role of Parliamentarians & Recommendations :

- Parliamentarians should support strengthening emergency preparedness response systems and mechanisms that are integral to infectious disease control and health systems strengthening.

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

- Parliamentarians should negotiate and adopt normative rules for the surveillance, diagnosis, and reporting of public health emergencies towards the attainment of a new era of global health governance.
- Parliamentarians should address issues of inadequate monitoring of compliance with global health security standards and poor oversight and accountability of finances expended during emergencies and crisis.
- Parliamentarians can play a critical role to engage with national health, finance, and other authorities, as well as the public more broadly, in investing CGH.
- Parliamentarians can effectively address underprovided CGH functions and establish systems that support health security, preparedness, resilience.

Budget Appropriation and Accountability

The legislative role in economic and budget matters is defined in public finance management instruments and operationalised through an elaborate fiscal architecture that primarily includes Parliament, the National Treasury, the Controller of Budget, the Commissions on Revenue Allocation, and the Auditor General. The annual budget is the primary funding instrument that countries can use to fund their UHC strategy. Improving budget efficiency requires linking expenditures to information and moving from passive to active support to all elements of the health system. Mechanisms and approaches at the parliamentary level include interrogating the use of public funds for better transparency and accountability, from budget preparation to financial monitoring and allocating resources toward inputs and services. Dialogue between parliamentary champions and the relevant budget committees at various stages of the budget cycle is key in strengthening oversight. The rapid response to COVID-19 has also demonstrated new ways for the public and the Private sectors to work together, and these need to be explored to advance and augment financial and capacity gaps for the public good.

The Role of Parliamentarians & Recommendations:

- Parliament through budget appropriation plays an essential role in the planning and management of financial resources to support the implementation of various programs and projects that best promote the development of the country.
- Through the power of the purse, parliamentarians have the opportunity to prioritise and put into action responsive and impactful UHC programs and policies within the restraints of a country's financial capability and as dictated by the prevailing economic conditions. Parliamentarians have a mandate to conduct budget advocacy, budget analysis as well as conducting budget amendments and budget performance monitoring.
- While the executive branch is formally responsible for developing the budget, parliamentarians play a key role in advocating for budget priorities in advance of (and sometimes even during) the budget preparation process. Furthermore, parliamentarians can scrutinise the tabled budget and identify gaps and weaknesses where they exist, in accordance with the issues or priorities conveyed by their constituents.
- Parliamentarians can also use their lawmaking and oversight powers to propose formal amendments to the budget once it has been tabled in parliament.
- Parliaments can contribute to the budget estimation and review process, which is intended to facilitate the review of the proposed budget with the input of technocrats and government officials.

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

- Parliamentarians can advocate for integrated budget documents that include comprehensive details on domestic revenue collected and macroeconomic indicators and details of Official Development Assistance, in view of giving clarity and visibility on state finances. In this regard, parliamentarians can assist in improving aid flows as envisaged under the 2005 Paris Declaration and ensure accountability and openness on the use of aid funds.
- Parliamentarians can play a key oversight role in ensuring that international yardsticks on development effectiveness are adopted, such as those from the United Nations High-Level Political Forum on Sustainable Development or Addis Ababa Action Agenda (2015).
- It is recommended to adopt and use the budget toolkit developed by UHC2030 and Partnership for Maternal, Newborn & Child Health (PMNCH). This toolkit helps strengthen the capacities of parliamentarians, civil society and media for health budget literacy, advocacy and accountability.

Immunisation

Immunisation is linked to 14 out of 17 SDGs. The Immunization Agenda 2030 sets an ambitious, overarching global vision and strategy for vaccines and Immunisation for the decade 2021–2030. It is based on a conceptual framework of seven strategic priorities to ensure that Immunisation fully contributes to stronger PHC for achieving UHC by 2030.

Despite the knowledge and availability of vaccines and the successes generated by expanded programs of immunisations, millions of children and adults die each year from vaccine-preventable diseases. The critical challenge for most nations now is how to reduce vaccine resistance in emerging complex populations to ensure effective uptake and to fully secure and provide funding for vaccine procurement. The development of innovative outreach systems and sustained government commitment, and parliamentary lobbying and advocacy to fund such innovations is crucial. The time to act is now, and the action required is by every person everywhere.

The Role of Parliamentarians & Recommendations:

- Parliamentarians have the opportunity to support the provisioning of a direct line within the health budget for Immunisation, the commodities to deliver vaccines, and training for community-level health workers to administer vaccine campaigns. As vaccination can be given in combination with other health interventions, it represents a vehicle for pooled resources, including supply chain management and procurement of commodities that are useful for other services beyond vaccination.
- Parliamentarians also have an opportunity to interrogate whether new vaccines that are entering the WHO recommended schedule for routine Immunisation are needed for their own populations.
- Parliamentarians should reaffirm that the devotion of maximum available resources towards preventive healthcare is the most economical way of achieving UHC.
- Parliaments should put in place a robust legal framework for preventive care and ensure that adequate domestic investments are ring-fenced for sustainable research and development to ensure that adequate vaccines are available and that they are equitably distributed and affordable.

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

- Parliamentarians should support legislation that emphasises the effective integration of vaccines with other essential health services to ensure that vaccine benefits are enjoyed throughout the life course. While the current health systems are mainly structured for childhood vaccines, the age cohort requiring vaccination is ever-expanding.
- As increased domestic financing is critical to maintaining the immunisation coverage rate, parliamentarians need every tool at their disposal to understand the extent of the gap between what international assistance provides and what their own national budgets can offer.
- Parliamentarians can play a key role in the transition process. As countries become wealthier, they transition away from being eligible for international support through a gradual process that requires increased co-financing from domestic funds.
- Parliamentarians can also track their country's progress toward achieving Immunisation coverage and meeting their co-financing targets using a tool developed exclusively by Gavi.

SRHR and RMNCAH-N+FP

Every year, the death of 293,000 women worldwide due to preventable maternal causes is a source of shame for the global community and the most extreme example of the violation of women and children's rights. Two regions, Sub-Saharan Africa and South Asia, account for 86% of maternal deaths worldwide. Sub-Saharan Africa suffers the highest maternal mortality, which is an average of 200,000 maternal deaths a year. The use of contraception prevents pregnancy-related health risks for women substantially. With UHC increasingly receiving global attention, there is a unique opportunity to ensure that UHC efforts incorporate Sexual and Reproductive Health and Rights (SRHR) interventions that are grounded in evidence and based on human rights principles. SRHR, is at the centre of UHC's and critical towards achieving the SDGs.

To effectively meet the SRHR needs of people, a comprehensive approach to SRHR is required. To deliver on SRHR and reproductive, maternal, newborn, child and adolescent health and nutrition and family planning (RNMCAH-N+FP), health and political systems require a combination of "Continuum of Care" and "Protection of Rights" structures that work effectively to meet the needs of populations. The integration and better coordination of SRHR and RMNCAH-N+FP in health and policy interventions and programmes play an important role in improving health and wellbeing for all. Delivering on SRHR, RNMCAH-N +FP requires the assurance and support to ensure that citizens are free to make their own choices about their bodies without any forms of discrimination, stigma, violence or coercion. Another crucial element includes the establishment of resilient health systems, which allow for task shifting to different facilities and community-based cadres to deliver health care and services with quality.

The Role of Parliamentarians & Recommendations:

- Fulfilling global and regional promises that include International Conference on Population and Development (ICPD), FP2020/2030, requires parliamentarians to shepherd laws and policies that are predicated on commitments already made. Encouraging increased budget allocation and investments is chief among the concrete and innovative actions that parliamentarians can take within their national contexts to accelerate the realisation of international and regional SRHR, RMNCAH-N+FP commitments. 69 countries have all made commitments to increase domestic funds for contraceptive products purchases, and parliamentarians have a central role in enforcing those increases (on average 10% per year)
- Political will is essential to support policies and financing that advance universal access to SRHR and RMNCAH-N+FP within UHC – starting with those left behind first. Parliamentarians must ensure efforts towards achieving UHC are anchored on principles of equity, equality, social

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

justice, and the right to health for all. SRHR are an essential element of UHC and an integral part of the right to health for all.

- Parliamentarians need to pay due attention to three cross-cutting principles, namely equity in access, quality of care and accountability. These are key to acquiring a comprehensive approach to SRHR and to advancing both the SRHR aspects of Agenda 2030 and UHC reforms and should be part and parcel of implementing the essential SRHR interventions.
- Parliamentarians are encouraged to use evidence and data in decision making. UNFPA, EPF, the Ouagadougou Partnership and FP2020/30 and other partners have produced a number of country dashboards that provide a snapshot of an individual country's progress and areas for improvement in delivering on the ICPD25 agenda.

Gender Equality

Millions of girls and women are currently "invisible", preventing them from fully participating in their communities, as well as restricting their access to rights and opportunities. Their invisibility is exacerbated by incomplete, missing, or underutilised data about the barriers that girls and women face, their potential to transform societies, and what works to improve their wellbeing. The challenges facing women and girls are intersectional, complex and systemic, and are more deeply felt at the bottom of the socioeconomic pyramid. Girls deprived of opportunities at home are vulnerable in their communities and marginalised in society. The characterisation of care for children, people with disabilities, marginalised and underserved populations, including or older people, limits the ability of citizens to find economic independence, thereby restricting contributions of those who are marginalised to decision-making or influence processes at all levels. Of the 17 SDGs, Goals 3, 5, 10, and 16 stand out as are essential in achieving gender equality both among the populace and in parliament.

The Role of Parliamentarians & Recommendations:

- The Parliamentarians role is most articulated in Goal 16, which aims to "promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels".
- SDG targets 16.6 and 16.7 speak directly to the structures of government and the responsibility of parliamentarians to develop "effective, accountable and transparent institutions at all levels" as well as "responsive, inclusive, participatory and representative decision-making at all levels." In some countries, this has been translated to a quota system, where a certain percentage of seats in parliament are reserved for women.
- Parliamentarians can demand evidence and use gender statistics to improve gaps in line with provisions that were adopted by the Beijing Platform for Action in 1995, and Political Declarations of the Commission on the Status of Women, and the Sustainable Development Summit in 2015.
- Active participation in dedicated parliamentary committees, networks and caucus can make an important contribution to gender equity. These committees have had considerable success in initiating gender equality laws and in ensuring other legislation does not discriminate against any gender.
- Applying a gender lens to legislation also requires the establishment of collaborative relationships, both among parliamentary committees and outside institutions, in academia, business and civil society. This can help parliamentarians see the nuances and need for differentiation in approaches as part of agenda-setting, legislative review and gender-responsive budgeting. Only in this way can meaningful legislative action be taken to eliminate gender-based

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

violence, increase access to SRHR throughout the life-course, advance girls' education, increase women's participation in leadership and governance.

- It is recommended to build accountability mechanisms that assure evidence and disaggregated data by sex, age and disability are made publicly available will help in tracking who is reached and who is left behind and how best to achieve gender equality at scale.

HIV/AIDS

UNAIDS statistics indicate that there were approximately 38 million people globally living with HIV in 2019. Approximately 26 million people were accessing antiretroviral therapy as of the end of June 2020, and 7.1 million people did not know that they were living with HIV. While records indicate a steady decline in new infections, the epidemic is far from over. The Political Declaration on HIV and AIDS in 2016 adopted at the 70th session sought to fast track and accelerate the fight against HIV as well as work towards ending the AIDS epidemic by 2030. The declaration recognises that HIV/AIDS poses a formidable challenge to the development, progress and stability of our respective societies and the world at large.

Meeting the 2030 deadline requires an exceptional and comprehensive global response that considers poverty and inequality as cause and consequence of the spread of the virus. Urgent and exceptional action is required at all levels to curb the devastating effects HIV/AIDS has had, particularly on women and adolescent girls. The compounded effect that COVID-19 has brought on already vulnerable populations requires parliamentarians to decisively provide leadership, sustain funding commitments, take strategic oversight action, and support the optimisation of emerging digital tools and technologies to help inform and educate, reform and accelerate progress in HIV/AIDS prevention, treatment, care and support.

The Role of Parliamentarians & Recommendations

- Parliamentarians have a key role to play in initiating and promoting the evidence-informed and rights-based HIV responses that are crucial to achieving universal access to HIV prevention, treatment, care and support for all. With the right investments, parliamentary response to HIV/AIDS could make the goal of an "HIV-free generation" a reality. Good policies and a favourable policy environment are key to capitalising on this moment of opportunity.
- Parliamentarians should support legal and policy frameworks that respect, protect and fulfil the rights of people living with, at risk of and affected by HIV throughout their life-course in all relevant settings. Parliamentarians also need to lead a coordinated national response to HIV/AIDS that repulses criminalisation, stigma and discrimination of people living with HIV/AIDS.
- Parliamentarians can strengthen legislation and financing to research institutions invested in the development of long-acting treatments, cure and vaccines as well as new treatments to address drug-resistant strains. This includes the review and development of new policies, regulations, prioritisation and revolutionisation of interventions that increase access to antiretroviral treatment, pre-exposure prophylaxis and harm reduction for key populations who are at high risk of acquiring HIV.
- Parliamentarians should strengthen and facilitate the funding, efficiency and effectiveness of national, multilateral and multi-sectoral cooperation; and engage people living with HIV, key populations, women, and civil society groups in the policy process and ensure that the global, regional and local response to HIV is fully integrated into a 'One Health' approach that is enhanced by bold political will in all fronts of the continuity of care.

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS

- Through the oversight and accountability role, parliamentarians can optimise opportunities to ensure that the public health ecosystem, PHC and other systems interact seamlessly with each other to improve access to a range of public health prevention, treatment, care, adherence and relevant social services.

The Human Right to Science

An important component of UHC is to promote scientific advancements and the translation of those advancements into applications that benefit everyone. Good science is a critical determinant of good health care. It provides the evidence and information needed for quality health care and, when further developed into applications. It provides the tools needed to deliver the best possible health services. The Human Rights to Science recognises the value of science in connection to the right to health to advance UHC. The Human Rights to Science guarantees everyone's right to scientific progress (for scientific advancements to happen), to participate in scientific progress, and to benefit from scientific progress and its applications. This right provides a platform for advocating for more innovation in health care and for initiatives aimed at ensuring equitable and fair access by all to health care. Further, integrating the Human Rights to Science in the UHC agenda advances the goal of promoting a human-rights-based vision for health care informed by the principles of equity and need and provides a framework for ensuring that more resources are allocated to health care.

The Role of Parliamentarians Role & Recommendations:

- Parliamentarians can sponsor legislation and programs to remove barriers to access to the health care benefits of scientific progress, to ensure that advancements in medicine and health care meet the highest scientific and ethical standards, and to expand educational opportunities in the STEM fields so that the public becomes more and better informed about their health and innovation in the health care sector.
- Parliamentarians should advocate for expanding the human and financial resources allocated to innovation in health care. A human rights approach to science places Parliamentarians in a critical position to oversee and implement laws and policies that advance everyone's rights to science.
- Parliamentarians should Protect vulnerable groups and removing barriers and limitations to the freedom of scientific research that is incompatible with article 4 of the covenant.
- Parliamentarians can review legislation to ensure that the victims of violations have legal remedies to redress harms to their human rights; and that people have access to the basic education and skills necessary for the comprehension and application of scientific knowledge, and that scientific education in both public and private schools respects the best available scientific knowledge.
- In the allocation of public resources, parliamentarians should prioritise research in areas where there is the greatest need for scientific progress in health, food and other basic needs related to economic, social and cultural rights and the wellbeing of the population, especially with regard to vulnerable and marginalised groups.
- Parliamentarians can adopt mechanisms aimed at aligning government policies and programmes with the best available, generally accepted scientific evidence and ensure that health professionals are properly trained in using and applying modern technologies and medicines resulting from scientific progress.

DRAFT

The digital divide remains a global issue, manifesting at different degrees in different regions of the world. As the world becomes more digitised, it is important to bridge this divide at the same rapid speed industry is digitalising. The digital revolution has impacted the health care sector in many positive areas. These innovations support UHC to become a reality even faster and need to be enhanced in a progressive, inclusive manner allowing for global digital cooperation. Global digital cooperation should be: inclusive; respectful; human-centred; conducive to human flourishing; transparent; collaborative; accessible; sustainable, and harmonious. Shared values become even more important during periods of rapid change, limited information and unpredictability, as with current discussions of cooperation relating to artificial intelligence and COVID-19. By providing affordable access to digital health care, policymakers are ensuring no one is left behind by the digital revolution, and UHC is realised at a faster pace.

The Role of Parliamentarians & Recommendations:

- Parliamentarians have an opportunity in legislating and overseeing the digital transformation on national levels. It is a chance to ensure relevant infrastructure for digitisation is allocated in national budgets as part of the preparations for inclusive global digital cooperation.
- Parliamentarians participate in a proposed Internet Governance Forum (IGF) Plus aim to build on existing strengths, including well-developed infrastructure and procedures, acceptance in stakeholder communities, gender balance in IGF bodies and activities, and an inclusive, participatory network of global netizens.
- Parliamentarians should adopt specific policies to support full digital inclusion and digital equality for women and other traditionally marginalised groups: of particular importance in low-resource nations where digital penetration remains shallow.
- Parliamentarians should also use their influence to encourage international organisations to investigate and then issue global guidelines or recommendations to promote action that lifts the barriers confronting women and marginalised groups related to digital inclusion and digital equality.
- Parliamentarians can collaborate with the technology sector to make more sustained and serious efforts to address the gap in female technology employees and management and to include women's voices when determining online terms and conditions.
- Parliamentarians have the opportunity to raise awareness among policymakers and the general public about the transformative impact of digital technologies. As part of their regular constituency outreach, they are able to identify bridges to improved digital cooperation by identifying policy, research and information gaps as well as ways to improve interdisciplinary thinking and cross-domain action on digital technologies.
- It is recommended that policies should include targeted capacity development for increased digital literacy for female entrepreneurs and policymakers to increase digital awareness and protection from online harassment.

DRAFT

Annexes

UN HLM 2019, key targets, commitments and follow-up actions

State of commitment to universal health coverage, 2020

State of UHC Commitment Country Profile Dashboard

A compendium of ten (10) modules

Each module enhances the parliamentarians' understanding of specific health policy frameworks and highlights the role that parliamentarians can play to accelerate the progress of one particular health agenda under the umbrella of UHC.

- Module 1: Health System Strengthening
- Module 2: Primary Health Care
- Module 3: Global Health Security
- Module 4: Budget Appropriation and Accountability
- Module 5: Immunisation
- Module 6: SRHR and RMNCAH-N+FP
- Module 7: Gender Equality
- Module 8: HIV/AIDS
- Module 9: The Human Right to Science
- Module 10: The Digital Sprint

DRAFT

ADD LOGOS OF PARTNER PARLIAMETARIAN NETWORKS